الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير-البيض-
معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص
تاريخ الحركة الوطنية والمقاومة الجزائرية

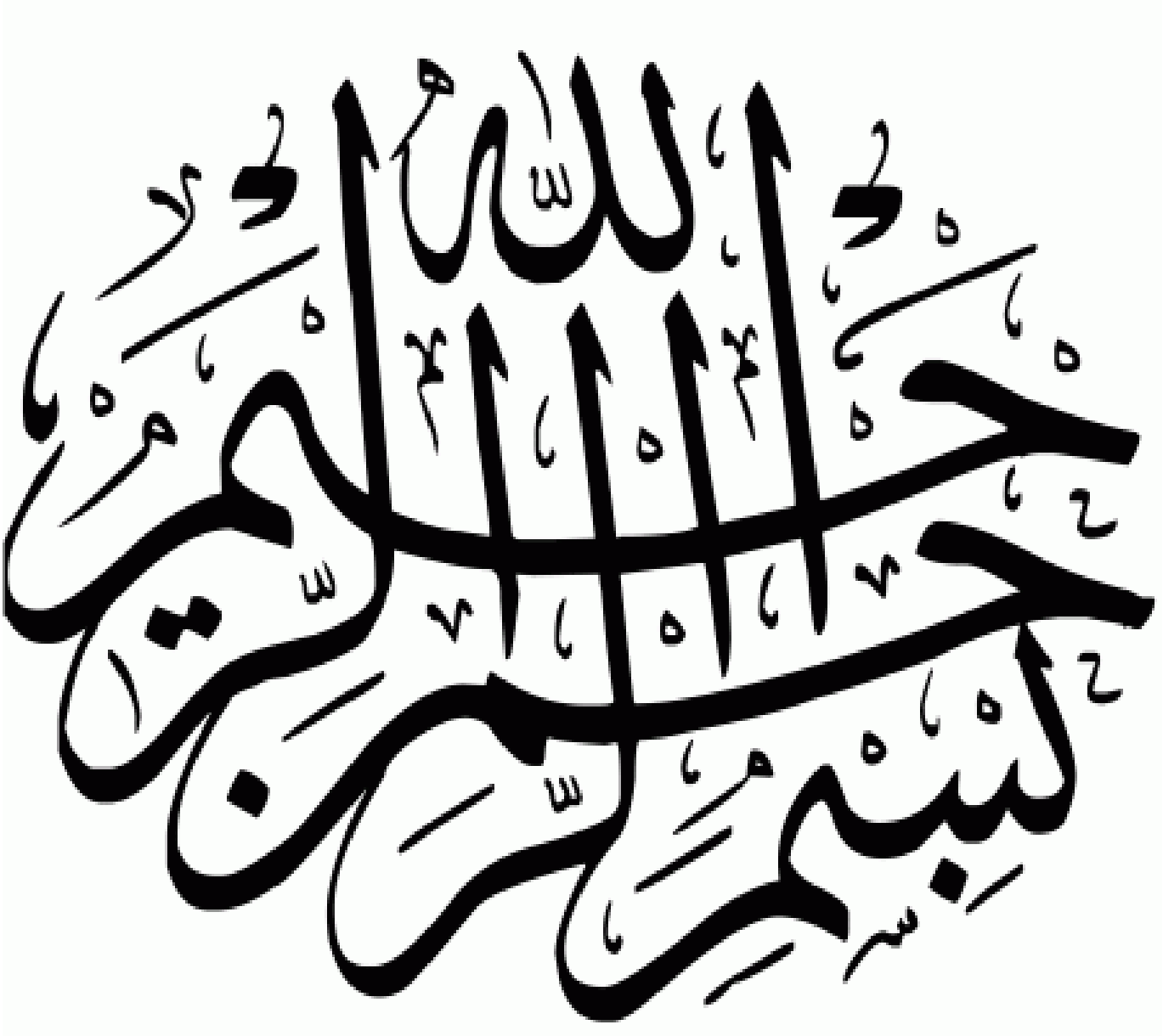
الموضوع:

وساطة الجمهورية السويسرية في المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية 1960-1961

من إعداد الطالبة:
- سكوم مبروكة

تحت إشراف الأستاذة:
- قاسم عابدية

السنة الدراسية 1446-1447 هـ/2024/2025م


بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر و تقدير

أتقدم بالشكر للأستاذة الأخت والآم قاسم عابدية لما قدمته من

مساعدات ومساندات ودعم طوال فترة البحث والتي لم تتدخر أي

جهد في تقديم المساعدة لي وراعت ظروفي كما اشكر السيد عبد

الناصر رحالي الذي كان له أيضا الفضل وكل أساتذة معهد العلوم

الإنسانية والاجتماعية

الإهداء

اهدي هدا العمل المتواضع إلي من وضعني في الأمام ورباني

وعلمني الصواب وانا على مقاعد الدراسة ومشواري الدراسي

الي أبي والى من علمتني الصمود والأمل أعظم واحن إنسانة

في الوجود إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها شكرا أمي

وأبي وأخي عبد العزيز

قائمة المحتويات

قائمة المختصرات:

بالعربية:

الرمز	**الكلمة**
ص	صفحة
ص ص	من صفحة إلى صفحة
ج	جزء
هـ	هجري
م	ميلادي
مج	مجلد
ع	عدد
ط	طبعة
د ط	دون طبعة
دس	دون سنة
د.ب	دون بلد
ط.خ	طبعة خاصة
تح	تحقيق
تع	تعليق
تر	ترجمة
تص	تصدير
تع	تعريب

بالفرنسية:

Page	P

مقدمـــــة

مقدمـــــة

شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1960 و1961 مرحلة مفصلية في تاريخ النضال الجزائري من أجل الاستقلال الوطني، حيث تعمقت الأزمة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبرزت الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي يضع حدًا للنزاع المسلح الذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة. في هذا السياق، برزت الجمهورية السويسرية كفاعل دولي حيادي قادر على لعب دور الوسيط بين الطرفين، مستفيدة من موقعها الجغرافي والسياسي كدولة مستقلة تتجنب الانحياز في النزاعات الدولية.

امتلكت سويسرا شبكة دبلوماسية متماسكة وعلاقات متعددة الأطراف، جعلتها تحتل موقعًا متميزًا يؤهلها لأن تكون منصة للحوار والتفاوض بعيدًا عن الضغوط السياسية أو العسكرية التي أثرت على الأطراف الأخرى. بدأت الوساطة السويسرية بشكل غير رسمي عبر اتصالات سرية ومبادرات فردية لبعض الدبلوماسيين السويسريين، لكن هذه المحاولات أخذت منحى رسميًا عندما فوض وزير الخارجية السويسري، في ديسمبر 1960، مبعوثه أوليفي لونغ للقيام بدور الوسيط، الأمر الذي منح المبادرة طابعًا رسميًا وموثوقًا.

عمل أوليفي لونغ بجد لتقريب وجهات النظر بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، مستغلًا علاقاته الجيدة مع المسؤولين من الطرفين، وساعيًا إلى بناء الثقة المتبادلة عبر نقل الرسائل وتسهيل اللقاءات المباشرة. وقد نجحت الوساطة في كسر جمود المفاوضات الأولي، الذي استمر لسنوات، بفضل التزامها بالحياد وحرصها على ضمان احترام جميع الأطراف.

ساهمت الوساطة السويسرية في فتح قنوات تواصل مهمة، خاصة من خلال اللقاءات التي عُقدت في جنيف، والتي شكلت نقطة انطلاق رسمية للمفاوضات بين الطرفين، بعد سنوات من الصراع المسلح. كانت هذه المفاوضات تمثل بداية حقيقية للانفراج السياسي الذي مهد الطريق نحو اتفاقات أرجعت حقوق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.

تكمن أهمية هذه الوساطة في دورها غير المباشر ولكن الحاسم في تخفيف التوترات وتمكين الحوار بين خصمين متعنتين، حيث قدمت سويسرا نموذجًا عمليًا لكيفية دور الأطراف الثالثة

المحايدة في تسهيل حل النزاعات المعقدة. كما أسهمت هذه الوساطة في إظهار قدرة الدبلوماسية على تجاوز العقبات التي تعجز عنها الوسائل العسكرية والسياسية.

وبهذا، تعكس الوساطة السويسرية أحد أهم أبعاد النضال الجزائري، وهو البعد الدولي والدبلوماسي، الذي ظل أقل ظهورًا في الدراسات التاريخية، مما يجعل دراسة هذه الوساطة وإبراز تفاصيلها العلمية ضرورة لفهم أعمق وشامل لهذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الجزائر الحديث.

الإشكالية الرئيسية:

وتطرح الدراسة الإشكالية التالية:

الوساطة السويسربة ومالها في استقلال الجزائر؟

التساؤلات الفرعية

تتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية، منها:

- ما الظروف الدولية والسياسية التي أوجدت البيئة المناسبة للوساطة السويسرية؟
- من هم أبرز الفاعلين السويسريين في عملية الوساطة وما أساليبهم؟
- كيف تفاعلت الأطراف الجزائرية والفرنسية مع جهود الوساطة؟
- ما النتائج التي حققتها الوساطة في هذا الصراع؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن الدور الحاسم الذي لعبته الوساطة السويسرية، وهو دور لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الدراسات التاريخية والسياسية حول حرب الجزائر، ما يجعل من البحث إضافة نوعية لفهم آليات الوساطة الدولية وفاعليتها في حل النزاعات المعقدة، خاصة في سياقات صراعات التحرر الوطني.

دوافع اختيار هذا الموضوع

تنبع من الرغبة في تسليط الضوء على أحد الأبعاد الدولية المهمة في ملف الاستقلال الجزائري، وتعميق الفهم حول كيفية تأثير الجهات الثالثة المحايدة في دفع مسارات سياسية متأزمة

نحو الحل، إضافة إلى رغبة شخصية في توثيق هذه المحطات التاريخية التي شكلت منعطفًا حاسمًا في علاقة الجزائر وفرنسا.

المنهج المتبع

تعتمد الدراسة على منهج وصفي لسرد الأحداث، بالإضافة إلى المنهج المقارن للوقوف على الاختلافات التى سادت العلاقات بين القيادتين الجزائرية و الفرنسية في مرحلة الوساطة، ومقارنة المواقف وتحولات الأحداث في تلك الفترة، بهدف تقديم صورة متكاملة توضح أهمية هذا الدور الدبلوماسي في إطار النضال الجزائري من أجل الاستقلال. حيث تم الاعتماد على عدة مراجع كانت لي السويسري أوليفي لونغ ا كتاب الملف السري – اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر الذي نشر في ماي 2012 من تأليف اوليفي لونغ. والذي ترجم من طرف اوذاينية خليل كذلك كتاب تاريخ الثورة الجزائرية لدكتور صالح بلحاج 2008والذي اتضحت خطتنا لهذه الدراسة من خلال قراءاته لتاريخ الثورة

صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة المادة العلمية المتخصصة في الموضوع بشكل تام
- ✓ المادة العلمية موزعة مما يتطلب كثير من الجهد والوقت
- ✓ صعوبة الحصول على بعض المصادر التي تضمنت مادة خبرية ذات صلة بالموضوع

هيكل الدراسة:

لقد أعددنا دراستنا التي بدأت بالفصل التمهيدي، حيث استعرضنا الخلفية التاريخية لعلاقة سويسرا بالجزائر وفرنسا في الفترة من 1830 إلى 1958، وتناولنا فيها أولاً علاقة سويسرا بفرنسا وتأثيراتها السياسية والاقتصادية، ثم بحثنا علاقة سويسرا بالجزائر في ظل التطورات التاريخية التي سبقت الوساطة. بعد ذلك، في الفصل الأول، درسنا الوساطة السويسرية في النزاع الجزائري–الفرنسي خلال الفترة من 1960 إلى 1962، موضحين دوافع سويسرا للوساطة والمراحل التي مرت بها هذه الوساطة في المفاوضات. وفي الفصل الثاني، تناولنا الدور السويسري في مفاوضات

الاستقلال الجزائري بين 1960 و1962، مع التركيز على المحاولات الأولى للوساطة بين 1958 و1960، والدوافع التي جعلت سويسرا تفضل عقد الاجتماعات على أراضيها، بالإضافة إلى النتائج التي حققتها هذه الوساطة في إنهاء النزاع وتحقيق الاستقلال. من خلال هذه الدراسة، فهمنا الدور الحاسم الذي لعبته سويسرا كوسيط محايد في هذا النزاع التاريخي.

الفصل التمهيدي:

خلفية التاريخية لعلاقة سويسرا بالجزائر وفرنسا 1830-1958.

الموقع الجغرافي لسويسرا (موقع سويسرا-حدودها-السكان)

سويسرا [1]جمهورية فدرالية تقع في غرب أوروبا الوسطى تتحاد سويسرا في جهتها الغربية، مع فرنسا على خط يتجاوز 570 كيلومترا في حين تشترك في حدودها مع الشمال عدد من الدول الأوربية فتحدّها إيطاليا جنوبا ومن الشمال والغرب كلا من فرنسا وألمانيا ويحدها شرقا دولتا النمسا، ولينخشتاين.

و بالحديث عن الموقع الجغرافي لسويسرا نتحدث عن تشكيلتها السكانية وقومياتها حيث أن ايطاليو سويسرا يشكلون 10% من سكان سويسرا، بالإضافة إلى "الرومانشي" والذين اعترف بهم كقومية رابعة في سويسرا سنة 1938م وأصبحت لغتهم الرسمية رابعة منذ سنة 1996م وهم يسكنون في كانتون[2]. "غراوبوندن (Graubunden) وهم لا يشكلون أكثر من 01% فقط من سكان سويسرا وبهذا تكون جميع القوميات متساوية رغم الفرق الجغرافي وفي عدد السكان.[3]

---

[1] إن أصل التسمية سويسرا (Switzerland ألماني مشتقة من اسم شفايزر (Schwya) يعني ساكن منطقة وشفايزر هي إحدى أقاليم والاستاتين (Waldstatten) التي شكلت نواة الإتحاد السويسري القديم، وأصبح اسم هذا الكانتون لقب لكل السويسريين منذ الحرب السوابية 1499 وقد انضمت برن للاتحاد السويسري في 1353 ونمت لتصبح عاصمة الاتحاد بعد مؤتمر فيينا، وتسمى سويسرا رسميا بالكونفدرالية أنظر الناصر دريد، طارق كاكه رهش العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات"، مجلة التنمية البشرية، العراق، ع4، ص 73

[2] الكانتون هو تقسيم إداري. في سويسرا، يشبه ذلك ولاية أمريكية أو بوندلاند ألمانية . يدير كل كانتون التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وإنفاذ القانون والضرائب المباشرة، ولكل منها عاصمة ولغتها الرسمية . تشمل اللغات الرسمية الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية ولكن أربعة كانتونات فقط لديها أكثر من لغة رسمية. من الموقع https://www.lingoda.com/blog/en/cantons-switzerland/#What-is-a-canton-in-Switzerland? تم الاطلاع عليه يوم 2025/02/27 .

[3] محمد عتريس،"معجم بلدان العالم"، ط1 ،دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2002 ، ص 278 – 288

سادت الفوضى كل أنحاء سويسرا، مما أدى إلى قيام انتفاضة فالدين (Nidwalden) في 1798م، مما جعل نابليون يدعو الساسة منهم للتفاوض في باريس، وأصدر مرسوم الوساطة (Act Mediation في 19 فيفري 1803م الذي أعاد إليها قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي، إذ أصبحت سويسرا تتألف من 19 مقاطعة إلى جانب المقاطعات الثلاثة عشرة السابقة كما انضمت ستة مقاطعات جديدة، وعندما إنهزم نابليون سنة 1814م عادت سويسرا إلى وضعها القديم[1].

وفي عام 1815م تم تحقيق المساواة السياسية بين كل من السويسريين الناطقين باللغة الفرنسيّة والسويسريين الناطقين باللغة الإيطالية، وبانعقاد مؤتمر فيينا سنة 1815م أعلن عن حياد سويسرا وتم الاعتراف باستقلالها[2] ومنذ هذا التاريخ لم تنخرط سويسرا في أي صراع حفاظا على حيادها[3] وفي سنة 1830م تأثرت سويسرا بالثورة التي وقعت في فرنسا فقامت بإصلاحات سياسية بفضل الأحرار ومرة أخرى شهدت سويسرا نزاعاً بين المقاطعات الكاثوليكية والبروتستانتية بسبب وجود الأديرة فأدى ذلك إلى تمرّد من قبل سبع مقاطعات لكن تم القضاء عليه في 24 نوفمبر 1847م، وخلال النصف الأول من سنة 1848م وضع دستور بموجبه تحولت سويسرا من إتحاد كونفدرالي بين الدول إلى دولة فدرالية، ويقوم على رأس الإتحاد السويسري حكومة فدرالية واختيرت برن" عاصمة الإتحاد السويسري بفضل موقعها المركزي وأهميتها التاريخية في تكوين الإتحاد، كما اختيرت لوزان مقرا للمحكمة الفدرالية.

---

[1] المرجع نفسه ص 16

[2] شعبان ايدو تشبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس 2017-2018، ص 249

[3] إن سياسة الحياد السويسرية لم تكن اختيارية بل فرضت على السويسريين منذ نهاية القرون الوسطى عند انهزامهم أمام فرنسا سنة 1515 وقعوا معاهدة فريبورغ يوم 29 نوفمبر 1516 حيث فرضت على السويسريين التوقف نهائيا عن محاربة فرنسا، أو تزويد أعدائها بالجنود المرتزقة، أنظر : شعبان إيدو ، مرجع سابق، ص 249.

احتفظت سويسرا أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بحيادها، وصادقت على معاهدة فرساي سنة 1919م وعلى حياد سويسرا[1]، تم اختيار جنيف السويسرية مقرا لعصبة الأمم وذلك كنتيجة لإتباعها سياسة الحياد الصارم في الحربين العالميتين الأولى والثانية كما أصبحت جنيف مقرا لعدد من المنظمات الدولية.

الظروف التاريخية لتبني سويسرا الحياد

تعود أقدم تحركات سويسرا نحو الحياد إلى عام 1515 ، وذلك بعد هزيمتها أمام فرنسا في معركة مارينيانو بعد تلك المعركة تخلت "الكونفيدرالية" السويسرية عن سياستها التوسعية لصالح سياسة محايدة، وكانت النتائج الفورية لتلك المعركة هي تخلّي سويسرا عن غزواتها الإيطالية (بعد سيطرتها على ميلانو)، ولاحقًا تفاوض السويسريون والفرنسيون حول ما يُعرف بـ "السلام الأبدي[2]".

لم تكن هذه الوثيقة هي السبب وراء حيادية سويسرا، لكنها كانت أول عامل كبير يؤدّي إليها. نص اتفاق السلام على عدم خوض فرنسا وسويسرا أي شكل من أشكال الحروب، وعلى ألا يتورطا في الحروب التي قد تؤدي إلى صراع فرنسي وسويسري. وقد تخلى السويسريون عن مساحة كبيرة من أرضهم مقابل السلام، وبالمقابل دفعت فرنسا مبالغ كبيرة إلى السويسريين[3].

[1] بدوي عبد الرحمان، "سيرة حياتي"، ط1 ،بيروت، المؤسسة العربية للنشر، 2000 ،ج1 ص 257-258

[2] EVAN ANDREWS, why is Switzerland a neutral country? Avril 04, 2025. https://www.history.com/news/why-is-switzerland-a-neutral-country

[3] زياد اليوسف السبب الخفي وراء تبني سويسرا سياسة الحياد وعدم مشاركتها في أي حرب منذ 500 سنة. 20 شباط/فبراير، https://dkhlak.com/the-reason-behind-switzerland-neutral-policy /

حافظت سويسرا على حيادها في القارة الأوروبية عامة حتى عام 1798 عندما غزتها الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت، مما أجبرها على التنازل عن حيادها. ولكن بعد هزيمة نابليون في "واترلو" خلصت القوى الأوروبية الكبرى إلى أن سويسرا المحايدة ستكون بمثابة منطقة عازلة ضرورية بين فرنسا والنمسا وستُسهم في الاستقرار في المنطقة.

وخلال مؤتمر فيينا عام 1815 وقعت الدول الأوروبية إعلانًا تضمّن تأكيد "الحياد الدائم" لسويسرا داخل المجتمع الدولي، إلا أن التصديق النهائي على ذلك تأخر إلى ما بعد هزيمة نابليون بونابرت، حتى تتمكن بعض قوات "التحالف" من غزو فرنسا عبر الأراضي السويسرية.

في الحرب العالمية الأولى وفي اليوم الأول من شهر آب/أغسطس عام 1914 أصدرت الحكومة الفدرالية السويسرية مرسومًا يقضي بتعبئة الجيش، وأعلنت سويسرا حيادها في اليوم التالي. وفي يوم 3 آب / أغسطس 1914 منح البرلمان صلاحيات كاملة للحكومة، وشرعت في تجنيد جميع الرجال ممّن هم في سنّ الخدمة العسكرية (20 – 40 سنة) فتم حشد ما يقرب من 220 ألف مجند ، بهدف "حماية الأمن وصيانة الحياد السويسري[1].

وقد تزامنت هذه الأحداث مع إعلان ألمانيا الحرب على روسيا وفرنسا، مما تسبب في شقّ الصف السويسري، إذ رغم مشاعر الوطنية التي كانت متأججة في تلك الفترة، إلا أنها لم تجسر الهوة العميقة بين المناطق الناطقة بالفرنسية وتلك الناطقة بالألمانية. وقد وقفت الصحف المحلية الصادرة باللغة الألمانية موقفًا مؤيدا لقوى الوسط (ألمانيا والنمسا)، بينما وقفت نظيرتها الصادرة باللغة الفرنسية إلى

[1] مديرية الدراسات الاستراتيجية. (أيلول 2020 / صفر 1442 هـ). العوامل المؤثرة في حياد الدول: تجارب عالمية. بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، سلسلة البحث الراجع، العدد 42. ص 07.

جانب الحلفاء (صربيا) وروسيا وفرنسا وإنجلترا والجبل الأسود)، مستنكرة "المجزرة التي تلوح في الأفق"، مع التذكير، ولو بلهجة متفاوتة، على ضرورة حماية وحدة الوطن[1].

كان الغزو أكثر ما كانت تتخوّف منه سويسرا، ثم الجوع. فالاقتصاد السويسري قائم على استيراد المواد الأولية وتصدير السلع المصنّعة، ونقص الفحم الألماني الذي يشكّل أهم موارد الطاقة في البلاد سيهدد الإنتاج المحلي. يضاف إلى ذلك أن سويسرا تستورد ثلاثة أرباع القمح من الخارج وتعتمد على نهر الراين كشريان إمداد رئيسي لعدم وجود منفذ لها يطل على البحر، وما دامت أن ألمانيا تُسيطر على هذا الممر فهي إذن تحت رحمتها.

لكن نهاية الحرب جدّدت الاعتراف بالحياد السويسري من قبل القوى العظمى على النحو الوارد في المادة 435 من معاهدة فرساي" والمادة 537 من معاهدة سان جرمان. وعلاوة على ذلك حولت الحرب العالمية الأولى سويسرا إلى مكان تلتقي فيه الدول المتحاربة[2].

للتحاور والتفاوض والى قاعدة للعمليات الإنسانية، وقناة لديمومة تجارة بعض المواد الأساسية، كما أصبحت جنيف السويسرية عام 1919 مقرًا لـ عصبة الأمم المتحدة المشكّلة حديثًا 10.

في الحرب العالمية الثانية أبلغت سويسرا الدول المتحاربة أنها تريد الحفاظ على حيادها ووضعها كدولة تُعنى بالجانب الإنساني للتخفيف من ويلات الحرب. وكانت تعبئة الجيش وانتشاره على الحدود رسالة بعثت للجميع مفادها أن السويسريين راغبون في الحفاظ على حيادهم حتى إن اضطروا للقتال من أجل ذلك. كانت رغبات وخطط الألمان نحو سويسرا خلال الحرب غير واضحة، لذلك وضعوا

[1] المرجع نفسه ص 07

[2] المرجع نفسه ص 07

خطة لغزو سويسرا بعد احتلالهم لفرنسا في صيف عام 1940. وتحضيرًا للغزو فرضت ألمانيا عقوبات اقتصادية على سويسرا، مما أدى إلى نقص في مختلف المواد الأساسية. إلا أن الاحتياطي الذي بدأت الحكومة بتخزينه في الثلاثينيات ساهم بالتخفيف من حدة الحصار الألماني. وتحدث جوزيف غوبلز في أكثر من مناسبة عن اعتقاده أن سويسرا ستتحوّل تلقائيًا إلى شكل من أشكال الاشتراكية القومية"، على الرغم من ضعف الأحزاب الفاشية فيها. في وقت لاحق حظرت الحكومة الاتحادية السويسرية خلال الحرب العديد من هذه الأحزاب، كما واصل الألمان الاستعداد لغزو سويسرا، إلا أن نقص العُدّة والعدد حال دون وقوع ذلك، حيث إن الحملة الألمانية في الشرق ضد السوفيات لعبت دورًا كبيرًا في الحد من خطر الغزو. ومع ذلك أبقى السويسريون أنفسهم في حالة تأهب قصوى حتى نيسان / أبريل من عام 1945.

ولم يختلف المسار السويسري إبان فترة الحرب الباردة. فالحكومات السويسرية المتعاقبة بقيت بعيدة عن الأمم المتحدة وعن الاتحاد الأوروبي[1]. ورفضت سويسرا دخول الأمم المتحدة بسبب الترتيبات الأمنية الجماعية لدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة المواد المتعلقة بعبور القوات المسلحة عبر حدود الدولة ووضع القوات العسكرية تحت تصرف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكانت العلاقات السويسرية مع الاتحاد السوفياتي غير مع النقد السوفييتي للإنفاق على الدفاع السويسري لكنه أشاد في الوقت ذاته بسياسة الحياد التي تنتهجها سويسرا وكما حدث أثناء الحربين العالميتين ركزت سويسرا على أن تصبح قاعدة لتوفير المساعدات الإنسانية وكمركز لدبلوماسية الحرب الباردة

[1] الحياد السويسري.. قاعدة أم استثناء ما هو سر نجاح الحياد السويسري ؟ محمد نجيب السعدي، 14 آذار/مارس، 2015 .
http://alwatan.com/details/52609

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت سويسرا بالتخلّص التدريجي من ثوب الحياد المطلق الذي ارتدته خلال الحربين العالميتين والحرب الباردة وكانت الخطوة الأولى نحو التعاون مع المجتمع الأوروبي في عام 1997 مع انضمام سويسرا إلى برنامج "الناتو" للشراكة من أجل السلام، والذي يهدف إلى انخراط دول الكتلة الشرقية في الحلف[1].

وكانت سويسرا قد فتحت مجالها الجوي وشبكات الطرق والسكك الحديدية في وقت مبكر من عام 1995 أمام قوات حلف شمال الأطلسي للتوجه إلى يوغوسلافيا السابقة. وقد تم تعزيز التعاون من خلال وحدة عسكرية سويسرية تتألف من 222 رجلًا أرسلت إلى كوسوفو في شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام 1999، مع الاحتفاظ بالطابع السويسري لمثل هذه المشاركات، وفي المقام الأول "المهام الإنسانية وإعادة الأعمار".

أن جنيف احتضنت ثاني أكبر مقر للأمم المتحدة منذ تأسيسها، إلا أن سويسرا لم تلتحق بالمنظمة كعضو كامل إلا في عام 2002 في أعقاب تصويت شعبي. ووافق الناخبون في سويسرا التي تستضيف مقر الأمم المتحدة في أوروبا بجنيف على العضوية في استفتاء شعبي حيث بلغت نسبة الموافقة 55 في المئة مقابل رفض 44 في المئة، وهي نسبة تدل على ارتفاع أهمية "الحياد" لدى السويسريين

الهجرة السويسرية منذ 1830

[1] مديرية الدراسات الاستراتيجية مردجع سبق ذكره ص 09.

أقامت الجالية السويسرية في الجزائر قرابة قرن من الزمن خلال فترة الاستعمار الفرنسي، انطوت على نفسها واهتمت بالزراعة والصناعة، يعود تواجدهم بالجزائر إلى سنة 1830م عندما تم احتلالها من طرف فرنسا هذه الأخيرة قامت بترسيخ وجودها بالتوسع داخل القطر الوطني، بتحويل الجزائر إلى مستعمرة توطين يوطن فيها فائض سكان فرنسا وأوروبا من المهاجرين بأعداد كبيرة، ولتوطين سياسة الاستيطان قامت فرنسا بالإبادة الجماعية للسكان ومصادرة أملاكهم ونفيهم خارج الوطن، ووضعهم في المحتشدات وتطبيق سياسة التجهيل والتفقير والهدف هو الاستيلاء على أراضي الجزائريين ومنحها للوافدين الأوروبيين على الجزائر[1].

عمل الاستعمار الفرنسي على استغلال الأراضي الزراعية والثروات الطبيعية التي تتطلب توفير الأيادي العاملة، ولتحقيق هذه الأهداف جلبت السلطات الإستعمارية الفرنسية عددا معتبراً من السُكان الأوروبيين، ففي السنة الأولى من الاحتلال يوم31 ديسمبر 1830م قُدّر عدد المدنيين الأوربيين في الجزائر بـ 602 مستوطن بناءً على المرسوم الصادر في 21 سبتمبر 1832م شرعت فرنسا في تنفيذ سياستها الاستيطانية فاستقدمت عدداً من الأسر الأوربيّة، ووضعت أسس المستوطنات الأولى في مدينة الجزائر وضواحيها[2]، حيث وصلت ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسري كانوا متجهين إلى العالم الجديد لكن الوكيل المتعاقد معهم تخلى عنهم في ميناء "لهافر" (Le Havre)

[1] ارزقي شويتام دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830، ط2 دار الكتاب العربي الجزائر ، 2010، ص 168-170

[2] بن داهة عدة ، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830 -1962، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ج2، ص28

بفرنسا[1] وقد قسمتهم السلطات الاستعمارية في الجزائر إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تكونت من 50 عائلة أقامتها في دالي ابراهيم إذ تعد مستوطنة دالي ابراهيم أول مستوطنة، كما وزعت على العائلات قطعا من الأراضي التي بلغت مساحتها الإجمالية 227 هكتار، والمجموعة الثانية تكونت من 23 عائلة أقامت في القبة عليها 93 هكتار من الأراضي الخصبة[2].

ولرعاية مصالح المستوطنين السويسريين أنشأت لهم قنصلية بالجزائر العاصمة يوم 2 أوت 1842م إلى جانب قناصل مساعدين بوهران بين سنتي 1859م-1888م وسكيكدة بين سنتي 1870م-1904م، وفي سنة 1847م تأسست قرية "سانت شال " (St Charles على بعد 17 كلم من مدينة سكيكدة على طريق قسنطينة، وقد خصصت لهذه القرية مساحة تقدر بحوالي 1400 هكتار انتزعت الأراضي من قبيلة بني مهانة، حيث استقرّت بها خمس عشرة عائلة سويسريّة كما نقل إليها معمرون جدد[3]، كما قام عدد من السويسريين الكادحين القادمين من كانتون فالي (Valais) سنة 1851م باستصلاح مساحات بناحية "بربيسة"[4]، كما شجّعت السلطات الفرنسية الهجرة السويسرية باتجاه الجزائر

[1] صالح عباد المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية 1984، ص 08

[2] دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري في الجزائر"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 32.

[3] صالح فركوس ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر"، القافلة للنشر، الجزائر ، 2013 ، ص 65.

[4] توفيق صالحي، المجتمع الجزائري في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونية 1838–1962 "، (رسالة لنيل شهادة الماجستير)، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2010–2011، ص65.

للعمل في النشاطات الفلاحية المنتجة للكروم والتبغ أو المتخصصة في التجارة، تمكنت بعض العائلات السويسرية من الاستقرار بالشرق الجزائري خاصة منذ 1852م بعد استفادتهم من الامتيازات.

وفي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتبعت فرنسا سياسة الأرض المحروقة وطرد السكان وإحراق القرى خاصة عندما عين الماريشال راندون)، قرر سنة 1851م توسيع الاستيطان وشجّعته حكومة امبراطورية نابليون[1]، إذ شرعت في ترحيل المجرمين والمعارضين للنّظام الإمبراطوري للتخلص من شغبهم فنشّطت حركة الهجرة، كما قامت الحكومة الإمبراطورية إلى تطبيق السياسة الإستطانية بواسطة الرأسماليين الكبار والشركات الرأسمالية الكبيرة، لأن كثير من رجال الأعمال وكبار الرأسماليين السويسريين [2] كانت تربطهم صداقات شخصية بالإمبراطور[3] الذي كان يميل إلى هذه السياسة حتى لا تتحمل الحكومة أعباء النّفقات فتم إصدار مرسوم تير" الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبرى بالجزائر لصالح الاستعمار الاستيطاني وممن استفادوا من هذه السياسة شركة " جينيفواز " السويسرية سنة 1853م[4].

في شهر نوفمبر 1954م بداية الثورة الجزائرية تم تسجيل 2062 مستوطن سويسري بالجزائر حسب القنصلية السويسرية بالجزائر منهم 921 مزدوجي الجنسية، وحسب الاحصائيات التي قامت بها

---

[1] الإمبراطور نابليون الثالث : إمبراطور فرنسا شجع الاستيطان في الجزائر وقام بزيارة الجزائر سنة 1860 انهزم في الحرب أمام بروسيا سنة 1870 وسقط حكمه، أنظر يحي بوعزيز، مجلة الثقافة، ع 50 ص 19.20.

[2] منهم فرانسوا أوغست سوتي دوبورغرد (قنصل توسكانا)،بول إليزي لوليان، هنري دونان.

[3] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015 ،ص 15

[4] يحي بوعزيز، سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر، من خلال أقواله ورسائله 1952–1870، "مجلة الثقافة، ع 50، 1979، ص 17.

القنصلية السويسرية بالجزائر في شهر نوفمبر 1954 فالمسجلين رسميا هم 1141 سويسري إذ يمثلون 0.63% من مجموع السكان.[1]

عدد المسجلين السويسريين في الجزائر بدأ بالإنخفاض ابتداءا من اندلاع الثورة إلى أن وصل إلى 914 مسجل سنة 1962.

تأثرت العناصر الوطنية الجزائرية التي على غرار ما يجري في العالم والوطن العربي فكان زعيم حزب الشعب مصالي الحاج من بين الذين قاموا بنشاط في سويسرا خاصة عندما التقى بالزّعيم شكيب أرسلان بجنيف عند نفيه سنة 1935م واستقبله ببيته وربطتهما علاقة وطيدة جعلت مصالي الحاج يتأثر به ويتحول من الفكر الشيوعي إلى الفكر العربي الاسلامي، ولكن علاقة مصالي الحاج وشكيب أرسلان تعود إلى سنة 1932م عندما كانا يتبدلان الرسائل بوساطة "محمود سالم باي" وهو قاضي مصري صاحب مبادرة المؤتمر الاسلامي الأوروبي بجنيف سنة 1935م[2]، أمّا أثناء الثورة فقد عقد المسؤولون المصاليون منهم مولاي" "مرباح" و"عبد القادر ولان" اجتماعا بمدينة "فيفي" السويسرية واتفقوا على الأخذ بفكرة المناضل "حسين لحول" التي اقترحها عليهم سنة 1961 وهي إقناع مصالي الحاج على الإنضمام لجبهة التحرير الوطني بدون قيد ولا شرط وفرصة له للظهور من جديد على الساحة السياسية إلا أن مصالي الحاج استقبلهم حانقا وطردهم من حزبه[3]، كما كانت سويسرا نقطة لمناضلي جبهة التحرير الوطني لكن الذي كان يتردد بكثرة عليها السيد فرحات عباس، أما أحمد بن بلة عند فراره من سجن

---

[1] Marc Perrenoud, « La Suisse et les accords d'Evian», Politorbid n°31, Revue_trimesstrielle de la politique étrangére, suisse ,2/2002, p 11.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار ، تر بكر ،رحال دار الجزائر للكتب، د ط ،الجزائر، 2011، ص 111.

[3] بن يوسف بن خدة، "جذور" أول نوفمبر 1954"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص

البليدة سنة 1951م إلى فرنسا عبر إحدى البواخر الكبيرة وعند وصوله إلى فرنسا تمّ إخراجه من دون تفتيش وكان ذلك بتدبير من قبل ثلاثة أشخاص ثم قاموا بتهريبه إلى سويسرا ودخلها بأوراق مزوّرة على أنه عامل ومر من نقطة التفتيش الحدودية بدون صعوبة لآن التفتيش كان خفيفاً في نهاية الأسبوع، وصل المناضل أحمد بن بلة للعاصمة برن وقد اجتمع مع قادة الثورة، وحسب بن بلة فان سويسرا تتميّز بقلة تواجد البوليس مثل الدول الأوروبية أي بشكل قليل، وطالت مدة بقاءه بسويسرا إذ مكث بها أكثر من شهر في انتظار ترتيب أوراقه فأقام بجبل وكان يتحرك من مكان إلى آخر مع بعض السويسريين المساندين للقضية الجزائرية، وكان مكان إقامته بمنطقة قريبة من الحدود الفرنسية حيث كان بها الكثير من الجزائريين اللذين يأتون ذهابا وإيابا حيث يلتقي بهم خاصة الذين قاموا بتهريبه[1].

أما فرحات عباس فكان من المناضلين الأكثر تنقلا وإقامة مع أفراد عائلته بسويسرا لممارسة نشاطه السياسي خلال الفترة الممتدة من 30 جانفي إلى 2 فيفري من سنة 1956م التقى فرحات عباس عدد كبير من مناضليه[2] في حزب "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بسويسرا لدراسة قضية حل الحزب والإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني الوطني، وبناءً على تقارير الشرطة الفدرالية السويسرية حيث سجلت تواجد فرحات عباس مابين شهر أفريل وماي من سنة 1956 بمدينة جنيف برفقتي السيد أحمد بيوض "وبوجملين و أحمد" فرنسيس، غادر فرحات عباس مدينة زيوريخ بسويسرا يوم 15 أفريل إلى

[1] أحمد منصور ، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة ، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص 32.

[2] هم: (أحمد بومنجل الهادي مصطفاي، الدكتور ابن عبيد، عدة بن قطاط، طالب الابراهيمي، حاج السعيد، بعلاوي برقلي عمر، جمام، أو نوغان أنظر : عزالدين معزة فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 - 1985"، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة قسنطينة،2004 ص 235.

القاهرة من أجل إعلان انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني الوطني رسميا[1]، ليعود إلى سويسرا برفقتي "أحمد فرنسيس" بتاريخ 20 ماي حيث أقاموا بالعاصمة السويسرية "برن" ثم "مونترو" ليصبح "فرحات عباس" ممثل الثورة خارجيا من خلال نشاطه الدبلوماسي ، وعند تواجده ببرن كان يقيم بفندق "بوا فلوري" Bois Fleuriحيث أصبح هذا الفندق المقر العام له حيث قال فرحات عباس عنه أن هذا الفندق البسيط والعائلي ساعده على التحدث بحرية مع المناضلين والصحافين والزوار[2] وحسب التقارير الدبلوماسية الفرنسية أن المناضل أحمد فرنسيس يرافق دوما فرحات عباس بما أنه كان ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمجلس الجزائري سابقا هذا من جهة ومن جهة أخرى هو صهره وصديقه ويثق فيه كثيرا، حيث أقام أحمد فرنسيس وزوجته سنة 1957 بكانتون "فود" (Vaud) بالقرب من مدينة "مونترو" هذه الأخيرة التي إنطلق منها نشاط كبير لفرحات عباس ومناضليه من خلال فندق "بلمي" (Palmiers) كما قرر فرحات عباس الإقامة بالمدينة رفقة زوجته وإبنه بشقة بتيريت (Territet) بالقرب من مونترو إلى جانب صديقه أحمد فرانسيس.

كما حصل فرحات عباس على موافقة السلطات السويسرية بكانتون فود على الإقامة بالرغم من التصريحات المتكررة التي كان يدلي بها للصحافة إلا أن السلطات سمحت له بالإقامة لأنها حسب السلطات السويسرية لا يقوم بالنشاط السياسي) [3]كما أن بين سنتي 1957 و 1958 قامت "ج. ت.و"

---

[1] محمد حربي، "جبهة التحرير الوطني الوطني الأسطورة والواقع ، ط1، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983 ، ص ص 118-119.

[2] Ferhat Abbas: «Autopsie D'une Guerre L'aurore », Editions Alger –Livres, alger, 2011, p 179.

[3] Dodis .ch 15174; « Guerre D'algerie et ses répercussions en suisse », rapport chef du service de la police fédérale, F Dick, Berne 27 octobre 1960, p 1,2.

بتأسيس مكاتب لها في كل الدول الكبرى بما فيها سويسرا تحت غطاء مصالح الهلال الأحمر الجزائري برئاسة "جيلالي بن تامي (Djilali Bentami) الذي جاء إلى جنيف سنة 1957 وبقي بها إلى غاية الإستقلال حيث عين بها سفيرا وكانت تربط بن تامي علاقة مع ممثل مكتب (ج.ت.و) بسويسرا "الطيب" بولحروف سوف نتحدث عنه لاحقا[1].

ومن بين الوافدين أيضا على سويسرا "أحمد بيوض" (Ahmed Bayoud) ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالقاهرة حيث أقام ببرن مع زوجته السويسرية منذ شهر ماي 1956 وذلك بمجرد حصوله على جنسية وجواز سفر ليبي حيث قام بتأجير شقة وكان ينسق دائما مع "بوجملين وكذلك أحمد" بومنجل و"عدة بن قطاط" اللذان أسندت لهما مهمة محدودة بسويسرا من قبل فرحات عباس بحيث بفضلهما تمكن فرحات عباس من الاتصال بالعمال المغاربة بفرنسا وحسب تقارير الشرطة الفدرالية فإن "عدة بن قطاط" وصل إلى برن أول مرة في شهر جوان 1956 لنقل إبن فرحات عباس إلى باريس وكان عدة بن قطاط (Adda Benguettat) يعمل كمذيع بالراديو بالإذاعة صوت العرب بالقاهرة وعاد بن "قطاط" إلى سويسرا في شهر نوفمبر.

كما استقر بسويسرا رائد من رواد الحركة الكشفية الإسلامية للجزائر في منتصف الأربعينات المناضل محمود" "بوزوزو " الذي ناضل الاحتلال الفرنسي من خلال مقالاته في جريدة البصائر، ثم "مجلة "المنار" التي كان يشرف عليها والتي كشفت جرائم الاحتلال وكلفه ذلك السجن والتعذيب ثم النفي في منتصف الخمسينات، وفي سنة 1955 هاجر إلى المغرب الأقصى ثم إلى أوروبا، حيث أقام في مدينة جينيف سنة 1958 حيث كرّس جهده لخدمة الجالية الإسلامية بتعليم اللغة العربية والتعريف بالدين

[1] Gilbert Meynier, «Histoire Intérieure Du FLN 1954 -1962 », Editions Casbah, Alger, 2003, p 596.

الإسلامي، وكان من مؤسسي المركز الإسلامي سنة 1961 في جينيف الذي عمل به إماما وخطيبا وهو أول مركز في أوروبا ، ثم استقر بمدينة مونترو" المشرفة على بحيرة ليمان وغير بعيدة عن مدينة لوزان، ثم سافر إلى ألمانيا للالتحاق بمعهد للتدريس اللغات ببرلين، ثم عاد إلى سويسرا واستقر بمدينة "كالفان" منذ 1962.[1] وحسب تقارير السفارة الفرنسية ببرن أن تنقل الجزائرين إلى سويسرا بدأ سنة 1957 يصل عددهم إلى مئة جزائري حسب معلومات قنصليات بال، برن، جنيف، لوزان زيوريخ وهناك 75 من الجزائرين يعالجون في مصحات(Sanatorium De.Leysin))[2]

و منه نستنتج ان سويسرا لعبت دورًا محوريًا كوسيط محايد في المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، مما ساهم في استقلال الجزائر عام 1962. رغم استقرار بعض السويسريين في الجزائر خلال القرن 19 ضمن سياسة الاستيطان الفرنسي، إلا أن تأثيرهم كان محدودًا مقارنة بالجاليات الأوروبية الأخرى. مع اندلاع الثورة الجزائرية، بدأ عدد السويسريين في التراجع بسبب الأوضاع الأمنية. استخدم قادة الثورة، مثل أحمد بن بلة وفرحات عباس، سويسرا كقاعدة لنشاطاتهم الدبلوماسية. بعد الاستقلال، استمرت العلاقات الجزائرية-السويسرية في التطور، خاصة في مجالات الدبلوماسية والاقتصاد والتعاون التنموي.

[1] أبو بكر الصديق حميدي، "المسار النضالي والسياسي للشيخ محمود بوزوزو (1918-2007)"، المجلة التاريخية الجزائرية مجلد 3 ، ع 3، 04 ديسمبر 2019، ص 216-217.

[2] Damien Carron, Op. Cit, p229.

الفصل الأول:

الوساطة السويسرية في النزاع الجزائري – الفرنسي. 1960-1962

الفصل الأول : الوساطة السويسرية في النزاع الجزائري – الفرنسي. 1960-1962

لعبت سويسرا دورًا محوريًا في مسار مفاوضات الاستقلال بين الجزائر وفرنسا بين عامي 1960 – 1962-التي أفضت إلى استقلال الجزائر، بداية من المبادرات السرية التي قامت بها سويسرا منذ سنة؟، و التي مهّدت الطريق للمفاوضات الرسمية سنة 1960 و ساهمت في كسر الجمود الذي ساد بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و حكومة الجمهورية الرابعة(1946-1958)، وهيات المناخ الديبلوماسي و السياسي لبدء المفاوضات الرسمية، التي كانت بداياتها مبادرات فردية سعت إلى تحقيق التقارب بين الطرفين.

I-1- المحاولات الاولى للوساطة السويسرية بين الجزائر و فرنسا 1958-1960

تجلّت المحاولات الاولى للاتصالات بين الجزائر و فرنسا، عندما حاول الصحفي شارل (اسم بالفرنسية) هنري فافرو" سنة 1958م حيث رتّب دون جدوى للقاء بين فرحات عباس و ايدمون ميشلي (Edmond Michelet) في روما بمناسبة تشييع جنازة البابا[1] و في محاولة ثانية لها علاقة بقضية المصور (Francis Fritschy) والتقني الذي كان يعمل في هيئة الأمم المتحدة بجنيف[2] المعتقل لدى سلطات غينيا كوناكري و التي ساهمت في عودة الطرف الجزائري إلى طاولة المفاوضات.

تعود حيثيات هذه القضية إلى شهر أفريل 1960، عندما زار محامي هذا الأخير Nicolet Raymond نيكولي ريمون [3] بتكليف من حكومته للقاء السيد الطيب بولحروف ممثل الحكومة

[1] Charles-Henri Favrod, Le Retentissement De La Révolution Algérienne, Op.cit, P322.

[2]

[3] (نيكولي ريمون هو محامي سويسري لامع من جنيف، تجمعه علاقة صداقة ، مع الطيب بولحروف، كان مستشار لموبوتو ولشقيقة شاه إيران، ويشهد له بالعبقرية، وأبوه إميل نيكولي زعيم نقابات عمال البناء، إستقر في فرنسا حيث توفي سنة 1989 بعد أن بذر أمواله عاش في فقر مدقع، سنة 1963 دعاه الرئيس بن بلة لزيارة الجزائر . أنظر : رضا مالك الجزائر في إفيان، تر : فارس ،غصوب الجزائر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار ، ص 104

المؤقتة للجمهورية الجزائرية بروما للتوسط لدى الرئيس الغيني سيكوتوري من اجل إطلاق سراحه بمساعدة من الحكومة الجزائرية المؤقتة نظرا لعلاقاتها الجيدة مع غينيا)[1].

دعم تدخل الحكومة الجزائرية المؤقتة الناجح لاطلاق سراح المعتقل السويسري مصدقيتها لدى الحكومة السويسرية لتبادل الآراء حول القضية الجزائرية[2] و على رأسها مسالة الجلوس على طاولة المفاوضات من اجل استقلال الجزائر .

اغتنم السيد الطيب بولحروف تقرّبه من المحامي السويسري ليطلب منه التوسط لدى حكومته بسويسرا لاعتبارها بلدا محايدا و نظرا لاستقلالية سياستها والجهود التي بذلتها لإحلال السلام والعمل على تخفيف حدة التوترات كما أنها معروفة بالنزاهة والسرية، و البلد الوحيد الذي ليس له ماض إستعماري، كما أن الحكومة المؤقتة لاتطلب خدمات دولة متورطة في الحرب الباردة وأن سويسرا هي الوسيط الجدي[3] فوعده هذا الأخير بطرح الفكرة على الجهات المختصة[4] ما ساهم في ترسيخ ثقة الطرف الجزائري في الحياد السويسري وجديته في إحلال السلام عن طريق المفاوضات.

---

[1] أحمد سيكوتوري: من مواليد 1922 رئيس غينيا منذ 2 أكتوبر 1958 كان مؤيدا لحركات الإستقلال الإفريقية ينتمي إلى عائلة مسلمة درس في المدرسة الفرنسية في كوناكري كانت له علاقات حميمية مع زعماء العرب، بذل جهودا من أجل السلام في إفريقيا توفي سنة 1984.

[2] سعد دحلب، "المهمة المنجزة من أجل الاستقلال الجزائر"، منشورات دحلب، الجزائر،1986 ،ص 122،

[3] نفسه، ص 23 ، 24.

[4] جان فيلافيان لاليف محامي سويسري، أثناء الحرب العالمية عمل في الصليب الأحمر، بعد الحرب عين أمين أول بمحكمة العدل الدولية بلاهاي اين عمل لمدة سبعة سنوات، تم انتقل إلى بيروت بطلب منه ليزاول عمله كممثل لهيئة دولية وهي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة اللاجئين الفلسطنين، وهناك تعرف على مشكلة العالم العربي خاصة في الشرق الأوسط ومشكلة العالم الثالث، وبعد خمسة سنوات تنقل عبر العواصم التالية دمشق وعمان، ثم عاد إلى جنيف كمحامي، وكذلك كأمين عام في نقابة المحامين التي تعنى بدفاع عن حقوق الإنسان وكتب عدة مقالات في الجرائد عن التعذيب التي تمارسه فرنسا على الجزائريين. أنظر : أليفي لونغ، "الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر"، ديواف المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ص 100.

وصلت رسالة الطيب بولحروف إلى الجهات المختصة ممثلة في شخص الديبلوماسي السويسري اوليفي لونغ[1] عن طريق المحامي جون فيلافيان لاليف الذي اخبر هذا الأخير يوم 25 نوفمبر 1960 وأكد له أن السيد الطيب بولحروف يرجو أن يلتقي بشخصية سويسرية لها علاقة بالأوساط الرسمية بناءا على رغبة الحكومة الجزائرية في العودة إلى المفاوضات بوساطة سويسرية.

إلتقىOlivier Long في 28 نوفمبر برئيس القسم السياسي الفدرالي السيد "ماكس بتي "بيير وأعلمه برغبة السيد بولحروف فلم يمانع وشجعه على لقائه، كما قامت وزارة الخارجية السويسرية بتاريخ 16 ديسمبر 1960 بتفويضه للقيام بمهمة الوساطة[2].

تواصلت اللقاءات بين بولحروف و أليفي لونغ في لقاء جمع بينهما قرابة ساعتين[3]، يوم 23 ديسمبر 1960م بمنزل ريفي للمحامي لاليف، باعتباره المكان المناسب والآمن بحضور المحامين و إستطاع من خلاله الطيب بولحروف إقناع أوليفي لونغ بالرد على الأسئلة خاصة حول دواعي إختيار الحكومة الجزائرية لسويسرا كوسيط في المفاوضات، إتفق الطرفان على لقاء ثان بعد استفتاء تقرير المصير الذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي ديغول يوم8 جانفي 1960م.

سافر أليفي لونغ إلى باريس بعد يومين من إجراء الاستفتاء[4] للقاء وزير الدولة لويس جوكس وتحدث معه طويلا واستطاع إقناعه فنقل بدوره الى الجنرال ديغول بكل مجريات محادثته حول

[1] : ديبلوماسي سويسري من مواليد سنة 1915، تقلد عدة مناصب وظيفية كمندوب للمجلس الفدرالي للإتفاقيات التجارية ببرن، و رئيسا للمفوضية السويسرية لدى الجمعية الأوربية للتبادل الحر في جنيف ، و توفي سنة 2003. أنظر : أوليفي لونغ، الملف السري اتفاقيات ايفيان "، تقديم ماكس يوتيبير ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2012، ص 22 أنظر أيضا، رشيد خطاب، "أصدقاء الخاوة "، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، الجزائر، ص 450.

[2] أوليفي لونغ، الملف السري – اتفاقيات ايفيان ، تقديم ماكس بوتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص.21.22

[3] نفسه ص.22

[4] لويس جوكس وزير دولة فرنسي مكلف بالشؤون الجزائرية

جدية طلب الحكومة المؤقتة[1] من اجل المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة الفرنسية.

حيث نقل الطيب بولحروف رد ديغول بالموافقة بمواصلة اللقاءات بماعية السيّد بومنجل[2] وعاد بولحروف19 يوم جانفي 1961م إلى جنيف ليخبر أوليفي لونغ بموافقة جبهة التحرير الوطني.

وفي يوم 26 جانفي بلغ أوليفي لونغ الطيب بولحروف بمكان اللقاء مع الفرنسيين بسويسرا والشخص الفرنسي المفاوض الذي إختاره الجنرال ديغول ممثلا في مدير مكتبه جورج بومبيدو[3] الذي كان محط ثقته، على الرغم من عدم شغله لمهام رسمية في فرنسا[4] على أن يكون اللقاء سريا على أرض محايدة لكي لا ينكشف الأمر قبل انطلاقه في شكل لقاءات سرية بوساطة سويسرية.

مبادرة شال هنري فافرو 2 فيفري 1961م (المبادرة المرتجلة)

تدخل الصحفي السويسري شارل هنري فافرو كوسيط بين الطرف الفرنسي الممثل في كلود شاييه والطرف الجزائري ممثلا في سعد دحلب حيث نظم اتصال سري بينهما بعلم رئيس الحكومة الفرنسية "ميشال دوبرية وأعده بول تنتان" (Albert Paul Lentin) فتم اللقاء بجنيف بنزل إنجليترا مع العلم أن سعد دحلب لم يكن مفوضا ولا مستعدا كان يعالج بجنيف لكنه حضر اللقاء السري لمعرفة مدى إهتمامهم بالمفاوضات، وعندما علم بولحروف باللقاء نبه أليفي لونغ هذا الأخير، سافر إلى باريس وطلب استسفسارات وتوضيحات من الوزير جوكس، وفي الأخير حسم ديغول

[1] أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص 25 ،26

[2] رضا مالك ،"الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1656-1962. ،"تر، فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003 ،، ص 118

[3] جورج بومبيدو بعد رجل ثقة الرئيس الفرنسي ديغول شغل عدة مناصب كمدير عام لبنك روتشيلد بباريس ومدير سابق لمكتب الجنرال ديغول، ثم أصبح وزير الأول من سنة 1962 إلى 1968، وبعد مغادرة ديغول السلطة انتخب رئيسا للجمهورية في 15 جوان 1969 إلى غاية وفاته 1974 أنظر : أوليفيي لونغ، مصر سابق، ص 29،

[4] رضا مالك المرجع السابق ص 116-118.

الوضع وهي ترسيم وساطة سويسرا أثناء المفاوضات، وطلب إيقاف كل المبادرات المرتجلة التي تقوم بها أجهزته هدفها عرقلة الاتصالات الجدية التي تقوم بها سويسرا وخلق التباس وإفشال اللقاءات السرية[1].

I -2- الوساطة السويسرية في المفاوضات الرسمية السرية والعلنية

I -2-2- السرية :

في مولان سنة 1960

أ مفاوضات مولان 25-29جوان 1960

جرت المحادثات الرسمية الأولى بين ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي في مدينة " مولان " MELUN) الفرنسية[2] فقد مثل الحكومة الفرنسية موريس روجي (Maurice Roger) الكاتب العام للمندوبية الفرنسية بالجزائر والجنرال كاسين ميردي (Kacine Homerde [3]، وفي هذا اللقاء اشترط الفرنسيون أن يقابلوا نظرائهم الجزائريين بشكل انفرادي ومنع الوفد الجزائري من القيام بأي اتصالات مهما كان نوعها، وتم التعامل مع المفاوضين الجزائريين كمتمردين وليس مفاوضين[4].

[1] سعد دحلب، المصدر السابق ص 121 122

[2] Saad Dahlab : Mission Accomplie Pour l'Indépendance de l'Algérie, Ed. Dahlab, Alger, 1999, P133

[3] Réda Malek : L'Algérie à Evian histoires des négociations secrètes 1956_1962, Ed. Dahlab, 1995,P115

[4] محمود الواعي، مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر ، 1995ص، 261.

أبدى الوفد الفرنسي المفاوض تركيزا على مسألة وقف القتال إلا أن وفد جبهة التحرير الوطني أثار قضية بدأ المفاوضات[1] التي تنطلق وفق شرط الحق في تقرير المصير، غير أن المحادثات بين الطرفين تعثرت، ويرجع سبب ذلك لثقل الشروط التي وضعها الجنرال ديغول[2].

ب- لقاء لوسارن ونوشاتل 20 فيفري مارس 1961

نجحت مساعي سويسرا في عقد لقاء بمدينة "لوسارن(" Lucerne)يوم20 فيقري 1961، بفضل المحادثات التي قام بها وزير الحكومة السويسرية اوليفي" لونغ("OlivierLong) مع مسؤولين في الحكومة الفرنسية ، وجمع اللقاء الطيب بولحروف وأحمد بومنجل" مع جورج بومبيدو(George Pompidou)[3] و"برونو دولوس (Brono Deleuse) مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية وأثناء إجراء المحادثات تطرق بومبيدو Pompidou إلى الاقتراح الفرنسي، فيما يتعلق بالمؤسسات المؤقتة، تقرير المصير والضمانات المقدمة في هذا الشأن، كما شملت المفاوضات مسألة جنسية الأقلية الأوربية، إضافة إلى ضمانات تمثيل الأقليات، وناقش الطرفان كيفية تشكيل الهيئة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية[4].

أما الهدف الذي كان يسعى لتحقيقه الوفد المفاوض الفرنسي، محاولته عقد هدنة لوقف القتال، بالإضافة إلى أهداف أخرى، لعل أبرزها إبقاء القاعدة العسكرية في المرسى الكبير، والصحراء الجزائرية تحت سيادة فرنسا، وبخصوص مسألة الصحراء يقول جورج بومبيدو(Pompidou George): " لا نقاش في قضية الصحراء " ، مدعيا أن فرنسا هي من أوجدتها ، لكن الجانب الجزائري بقيادة بومنجل رفض رأي بومبيدو قائلا: "لا يمكننا التنازل عن الصحراء لأنها جزء لا

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001 ص 203.

[2] محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب ، ط1، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2000، ص، 73

[3] أوليفي ! لونغ، الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر تقديم ماكسبوتينبير ، د. م. ج ، الجزائر، 2011 ، ص.29

[4] عبد الوهاب بن خليف المرجع السابق ، ص 224

يتجزأ من الجزائر "، وأكد المحاوريه بأن (ج.ت. و) تعتبر الممثل الشرعي الوحيد، ردا على جورج بومبيدو Pompidou ، الذي لمح إلى أنه يمكن أن تشارك في المفاوضات تيارات أخرى، وتم رفض الهدنة أما بالنسبة لمسألة وقف النار، فإن ذلك لا يتحقق إلا بعد انتهاء المفاوضات وتوقيع الاتفاق حسب الشرط الذي تم وضعه أثناء المحادثات بين الجانبين[1].

بعد مفاوضات دامت سبع ساعات، اتضح أن هوة الخلاف بين مواقف الجانبين شاسعة ، مما أدى في الأخير إلى توقف المحادثات لكنها لم تفشل لأنها منحت كلا الطرفين فرصة التعرف أكثر على الموقف الآخر، وقد سمح اللقاء بتبادل الأفكار والآراء، ومعرفة نقاط التباعد في المواقف بهدف التوصل إلى الحل[2].

ج-تأجيل لقاء إيفيان Evian :

غير أن "لويس جوكس (Louis Joxe) أعلن يوم 30 مارس 1961 ، أن بلاده تنوي إجراء مفاوضات مع المصاليين، فردت (ح. م. ج. ج) برفض لقاء ايفيان المزمع عقده بتاريخ 7 أفريل 1961،[3] بسبب تأثير المحاولة الانقلابية التي قادها عمداء في الجيش الفرنسي يوم 22 أفريل 1961 على الجنرال شارل ديغول بالجزائر على المفاوضات ومسارها الذي انتهجته[4]، أما هدف الضباط الانقلابين فهو محاولة الضغط على فرنسا وإرغامها بغرض إبقاء الجزائر فرنسية، وعرقلة مسار التفاوض المعلن عنه في ايفيان، لكن حدث العكس على أرض الواقع وعجلوا بها[5].

[1] عمار بوحوش المرجع السابق ، ص 52

[2] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية.. والمرجع السابق ، ص،338

[3] سليمان الشيخ المرجع السابق، ص 91.

[4] جيلبرت قرآن جيلوم وجون بيير بيرلو، الرهانات والصراعات الفرنسية من أجل تاريخ فرنسي جزائري (إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة)، إشراف فريديريك آبيكاسيسوجيلبار ميني تر خوله طالب الإبراهيمي ، إيناس للنشر الجزائر ، 2011 ، ص 88

[5] دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1962

إضافة إلى العراقيل السالفة الذكر ، قامت منظمة الجيش السري (OAS) يوم 01 أفريل 1961 باغتيال رئيس بلدية إيفيان كاميل بلان(Camelle blanc) بهدف تعطيل المفاوضات[1]

I -3- جهود سويسرا لتوسط بين الجزائر وفرنسا

أين وكيف يمكن الالتقاء بباريس في سرية تامة مع شخصية معروفة كوزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية وهذا يومين بعد نجاح الاستفتاء المتعلق بحق تقرير المصير للسكان الجزائريين من المؤكد أن عيادة طبيب هي مكان غير معروف، وبالتالي ملائم وسيكون السر محفوظا في أيدي أمينة عندما يكون لدى هذا الطبيب وزوجته الطبيبة أيضا، خبرة مباشرة وفعالة بشكل كبير في النضال السري ضد الاحتلال ببلادهم كان البروفيسور جون برنار يحافظ على علاقة ثقة وطيدة تربطه منذ وقت طويل بالوزير جوكس فزوجتاهما صديقتا طفولة، من جانبي كانت تجمعني به روابط عائلية، فانا والسيدة جون بيرنار أبناء عمومة من الدرجة الأولى سيكون مكتب الطبيب نقطة الاتصال ومكان اللقاء بباريس"[2].

وهكذا في 10 جانفي 1961 تصادف مجيء الوزير جوكس مع مجيء شخص سويسري أتى من جنيف كلاهما كانا يرغبان في استشارة البروفيسور جون بارنار، استمع لوي جوكس باهتمام كبير القضية محادثتي مع السيد بولحروف وبعد أن أطلعته على أهم أقوال مبعوث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تماما كما قالها أضفت أنه أعطى الانطباع بأنه رجل جدي وذكي ورزين وواثق من خلفياته وجاهز ليكتفي حينما يحين الوقت المناسب ليترك المكان للرئيس فرحات عباس نفسه لن يمر الجزائريون عبر وساطة السويسريين لو لم تكن نواياهم صادقة لأنهم يحاولون استدراج فرنسا إلى فخ عبر وساطة السلطات السويسرية[3].

---

[1] ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال دراسة تحليلية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة تلمسان ، 2015/2016، ص، 50

[2] – أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص04

[3] – المصدر نفسه، ص ص04-09

إضافة إلى ذلك أن لوي جوكس قد عاين أن جميع محاولات ربط الاتصالات السابقة مع الجزائريين قد فشلت بسبب نقص عامل التحكم لدى الوسطاء، كان يعرف التقاليد السويسرية في هذا المجال ورأى فيها سببا إضافيا لمتابعة عرض السيد بولحروف اعتزم الوزير جوكس إذا أن يعلم الجنرال ديغول بفحوى محادثاتنا، وان يعطي جواب رئيس الدولة في السهرة على الساعة الثامنة مساءا من نفس اليوم، عاد الوزير جوكس بموافقة الجنرال ديغول الذي أجابه قائلا "اخبر

السيد لونغ بأنه يستطيع أن يواصل عندما ذهبت إلى باريس، يقول لونغ لم أكن أتصور مطلقا بأنني سأحصل على رد ايجابي بهذه السرعة[1].

في 19 جانفي عاد السيد بولحروف إلى جنيف اطلع بارتياح واضح على موافقة باريس وبما أنني حصلت على ترخيص، أخبرته بأنني تحدثت مع الوزير جوكس، وبان الجنرال ديغول نفسه قد اتخذ قرار الاستمرار في هذه القضية، سيقوم السيد بولحروف بتقديم تقرير لمسؤولية على هذه النتيجة الأولية.

في 23 جانفي بعد أن طلب مني السيد بولحروف مواصلة العمل في هذا الاتجاه، التقيت بالوزير جوكس في باريس في سرية تامة تماما كالمرة الأولى، وبعد أن عرف أن المسئولين الجزائريين مرتاحون للرد الايجابي بباريس وإنهم يرغبون في الشروع في مباحثات مع فرنسا ن قال لي الوزير بأنه سيقوم باستشارة رئيس الدولة ليوافيني بالرد، اقترح الجنرال ديغول على الجزائريين محادثات أولى شبه رسمية بين أشخاص ملمين بكافة جوانب القضية، بشكل يسمح بإجراء دراسة معمقة لكافة المواضيع[2].

أضاف الوزير جوكس بان الجنرال ديغول قد كلفني بنقل تشكرانه إلى السيد المستشار الفدرالي ماكسي بوتيتبير على العمل الذي يقوم به في سويسرا وبإعلامه بأنه ينوي توجيه رسالة بهذا

[1] – أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص06

[2] – المصدر نفسه، ص ص 06-22

الصدد لا حقا ، رخص لي الوزير جوكس لأعلام الجزائريين بان رجل الثقة الذي اختاره الجنرال ديغول هو السيد جورج بومبيدو[1]، المدير السابق لمكتب الجنرال ديغول الذي يشغل حاليا منصب المدير العام لبنك روتشيلد بباريس، بعد أن قدمت تقرير لرئيس القسم السامي الفدرالي نقلت في 26 جانفي 1961 للسيد بولحروف العرض الفرنسي، أبدى هذا الأخير بعض الشكو، لان السيد بومبيدو لا يشغل مهم رسمية في فرنسا شرحت له انه نظرا لتعذر حضور السيد جوكس الذي لا يستطيع المجيء إلى سويسرا من اجل لقاء سري نتيجة لوضعيته كوزير دولة، فان السيد بومبيدو هو المحاور الأكثر ملائمة لأنه رجل الثقة لدى رئيس الجمهورية، ويمكن أن يعتبر نتيجة لذلك مكلف بمهمة بشكل مؤقت. قال السيد بولحروف بأنه سيقدم تقريرا لمسئوليه ليقرر هؤلاء ما إذا كانوا يوافقون على إجراء سري مع السيد بومبيدو ، في هذا الوقت كان الرئيس فرحات عباس يقوم بجولة كبيرة في الشرق الأقصى.

في 31 جانفي استقبل رئيس القسم السامي الفدرالي المراجعة الخطوط العريضة للقاء السري الذي يمكن أن يجري في سويسرا، وأخيرا في 10 فيفري 1961 احضر السيد بولحروف رد المسئولين لقد وافقوا على إجراء لقاء في سرية تامة مع السيد بومبيدو بسويسرا سيشارك فيه السيد علي بومنجل المفاوض الذي خابت أماله بمولان رفقة السيد بولحروف في 11 فيفري 1961 نقلت إلى الوزير جوكس موافقة الحكومة المؤقتة على الغرض المقدم من طرف الجنرال ديغول حول محادثات شبه رسمية من رجل ثقة إلى رجل ثقة تدور حول كافة جوانب المعضلة، بدا لوي جوكس راضيا بل مرتاحا لان هذا الانتظار المطول وعدم الوضوح قد عرفا نهاية لهما، تم الاتفاق

[1] جورج بومبيدو: الوزير الأول من 12افريل 1690الى الفاتح جويلية 1695 ،بعد مغادرة الجنرال ديغول انتخب السيد بومبيدو رئيسا للجمهورية في 14 جوان 1696 بقي رئيسا للدولة إلى غاية وفاته عام 1615 ،انظر: أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 210.

على تاريخ مبدئي 19 فيفري 1961 لإجراء لقاء اتفقنا على أن انقل له كافة المعطيات حين تنتهي بسويسرا الترتيبات الملائمة[1].

باشرنا هذا المشروع تحت السلطة العليا لرئيس القسم الفدرالي دون أن نشك في المفاجأة الهائلة التي ستواجهنا والمغامرات الجديدة بان تكون روايات وصعوبات التي تنتظرنا وكذا حالات الرضا التي سنعرفها[2]، وفي بداية عملنا على ترتيب اللقاء بين المبعوثين الفرنسيين والجزائريين اخذين في الحسبان اعتبارات الأمنية وتلك الخاصة بالسرية ومع ذلك فقد تعين أيضا أن نوفر له إطارا جديدا بنوعية المشاركين الأجانب والكرم السويسري فالإطار أيضا له أهميته في توفير مناخ نفسي مواتي لمفاوضات تجري بين طرفين متحاربين كما تلقين تدعيما مرحبا به متمثلا في شخص، مفتش الشرطة الفدرالي السيد رونييه هنبر الذي وبطلب من رئيس القسم السياسي الفدرالي تولى بشكل خاص الجوانب الأمنية لم تكن هذه العملية بمنء عن أخطار متعددة، لان لا شيء يكفل بأنها لم تشكل لذلك لم يكن سهلا استبعاد أن تتدخل العديد من الشبكات التي تسعى لإفشال عبر كافة الوسائل بما في ذلك الهجمات لعدم إحلال السلام بالجزائر[3].

[1] المصدر نفسه، ص ص 29.30.

[2] سعد دحلب: المصدر السابق، ص 157..

[3] – أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 31..

II – دوافع تفضيل سويسرا لعقد الاجتماع

تمثل اتفاقيات إيفيان محطة مفصلية في تاريخ الجزائر، حيث وضعت حداً للحرب وأرست أسس الاستقلال. يتناول النص التالي تفاصيل المفاوضات، التشكيلة التفاوضية، الأزمات المصاحبة، وتحليل شامل لمحتويات الاتفاقيات.

II -1- تشكيلة الوفدين المفاوضين

رجع أعضاء الوفدين بعد أن قام كل منهما بالتشاور مع حكومة بلاده بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي، وبتاريخ السابع من مارس عاد الطرفان إلى مجددا إلى طاولة المفاوضات ترأس فريق المفاوضات الجزائري السيد كريم بلقاسم كما ضم الوفد سعد دحلب ولخضر بن طوبال ومحمد

يزيد بصفتهم أعضاء في الحكومة ، أما جيش التحرير الوطني فقد مثله كل من الطيب بولحروف ورضا مالك محمد الصديق بن يحي و الرائد بن عودة إضافة إلى الصغير مصطفاي[1].

ومن الجانب الفرنسي فقد تشكل من لوي جوكس (Louis Jox) بصفته رئيسا، وضم كل من: Claude Challet) الجنرال دي كامس De camas) ورولان بيكار (Rolland Brillcart) وبرونو دولاسو) (Brono Delusse) بالإضافة الى جان دو برفلي (Jean De Broglie) وروبير برون (Robert Bron) ، كما أنضم إلى هذه المباحثات المستشار بالرئاسة الفرنسية السيد برنار تريكو(Bernnard Tricot) وهو في الوقت ذاته ملحق بديوان لوي جوكس ، ومن رجال القانون فانسان لبوري (Vincent Labouret) الذي يحمل صفة المستشار القانوني مختص في الشؤون الجزائرية، وحضر المباحثات المستشار العسكري العقيد سقين دي بايزيسا Seguin De Pazisa اما الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي فهو تيبوفليب Thibault(Philpe، وكلف المستشار في الدولة فرونسوابليزان (François Plaisont) بمحاضر جلسات المفاوضات[2].

يعتبر هذا اللقاء بمثابة الجولة الأخيرة من المفاوضات ، وقد دامت 12 يوما ، جرت أحداثها في قصر الحظيرة بايفيان (Evian)[3]، حيث سعى كل طرف إلى تحصيل أقصى ما يمكن تحصيله من تنازلات على حساب الطرف الأخر، وتباينت أهمية الأهداف لدى الجانبين فالفرنسيون يبدون اهتماما بموضوع الأقلية الأوروبية إضافة الى مسالة البنود العسكرية المزمع الاتفاق عليها ، في حين شكلت قضية المرحلة الانتقالية نقطة تركيز واهتمام لدى الجزائريين ، وتم خلال جلسات المباحثات التطرق إلى مسائل ذات أهمية بالغة لعل من أبرزها تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة

[1] جريدة المجاهد، العدد 9، 16 مارس 1962، ص8.6

[2] بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص، 37

[3] جريدة الحياة الجديدة، عدد 5874 ، 11 مارس 2012 ، ص، 15.

إضافة بحث مشكلة أثارت جدلا حولها بين الطرفين وهي مسالة تكوين القوة المحلية ، وشملت المفاوضات مناقشة إجراءات وقف القتال[1].

أما فيما يتعلق بالقوة المحلية قدم الفرنسيون اقتراحا يقضي بإنشاء قوة محلية محايدة قوامها 40000 رجل تعنى بعملية حفظ السلام خلال فترة المحلة الانتقالية ، كما توصل الطرفان إلى اتفاق حول تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تتألف من 11 عضوا، ينتمي خمسة منهم إلى جبة التحرير الوطني وهم : عبد السلام بلعيد (مكلف بالشؤون الاقتصادية) شوقي مصطفاي (مكلف بالشؤون العامة) بومدين حميدو (نلف بالشؤون الاجتماعية) محمد بن تفيتيفة (مكلف بالبريد) عبد الرزاق شنتوف (مكلف بالشؤون الإدارية) [2]، وينحدر ثلاثة من العنصر الأوروبي وهم: روت روجي Rot Roger (بصفة نائب للرئيس).

شارل قونيف Charles conef (مكلف بالإشغال العمومية)

جين مانوني in Manoni مكلف بالشؤون المالية)[3]،

بينما يكون الثلاثة المتبقون من المسلمين الأحرار وهم: بيوض ابراهيم (مكلف بالشؤون الثقافية)

- الشيخ محمد (مكلف بملف الزراعة)
- حصار عبد القادر (مكلف بشؤون النظام العام)[4].

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص، 419، 418

[2] عبد الرحمان فارس ، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية ، 1945-1965 ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2007، ص، 137

[3] المرجع نفسه ص 137.

[4] عبد الرحمان فارس ، الحقيقة المرة المرجع نفسه، ص، 137.

يترأس الهيئة التنفيذية المؤقتة السيد عبد الرحمان فارس[1]، بينما احتضنت روشي نوار Rocher noir (بومرداس (حاليا) مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة[2].

تم التوقيع على اتفاقيات ايفيان بتاريخ 18 مارس 1962 ، في تمام الساعة الخامسة والنصف مساءا، أمضى السيد كريم بلقاسم بصفته ممثلا عن الطرف الجزائري، أما من الجانب الفرنسي فقد وقع على الاتفاقيات السيد لوي جوكس Louis oxe) إضافة إليروبير بورون (Robert Boron) وجو دو برولي Jean De Broglie).[3]

II -2- الأزمات التي تخللت المفاوضات

أثارت اتفاقيات ايفيان جدلا كبيرا لا يزال مستمرا الى يومنا هذا، وما زال يكتنفها الغموض نظرا إلى التنازلات التي قدمها الجزائريون والامتيازات التي حصل عليها الجانب الفرنسي، وكذلك المشكلات والأزمات التي تخللتها، ولهذا يعتقد الكثير ان هناك جانب سري مظلم لم يتم الإعلان عنه، وفي هذا الصدد وقصد إماطة اللثام عن هذه المسالة المريبة قمت بإجراء مقابلة بوضربة، الذي صرح لي بأنه التقى بالسيد بن يوسف بن خدة وسأله عن صحة ما يشاع بخصوص البنود السرية الموجودة في اتفاقيات ايفيان فنفى بصورة قطعية

[1] ولد عبد الرحمان فارس سنة 1920 في مدينة بجاية يحوز شهادة جامعية في الحقوق ، التحق بالثورة التحريرية سنة 1955 ، دخل السجن سنة 1960 وأطلق سراحه غداة الاستقلال ليتم تعيينه رئيسا للهيئة التنفيذية، ترك العمل السياسي بعد 1962 للمزيد ينظر: سعدي بزيان ، جرائم فرنسا بالجزائر، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2002 ، ص : ص، 111.

[2] بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961(المجلد الطبعة 2 .)الجزائر: دار الكتاب،2005 ص 20.

[3] ميلودي سهام، إتفاقية إيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال، دراسة تحليلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان،2016/2015 ص 29.

وجود مثل هذه البنود وصرح أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد إشاعات[1]، وهي احدى وجهات النظر لبعض قادة الثورة والحكومة المؤقتة الجزائرية ، الت يمكننا الاستفادة منها للوصل لبعض الحقائق النسبية عن اتفقيلا ايفيان .

ومن أهم المسائل التي أثارت عدة أزمات بين الجزائر وفرنسا خلال مراحل المفاوضات، تمثلت في القضايا التالية:

أ-موضوع المفاوضات ومستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا:

نشب الخلاف بين بداية المفاوضات بين الطرفين حول طبيعة القضايا القابلة للتفاوض، بصفة خاصة مستقبل العلاقات بين الجانبين ، لأن الفرنسيين لا يقرون في بعض الأحيان بتمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري كممثل شرعي ووحيد ، وتصر على وجود تيارات سياسية أخرى، علما أن الحكومة الفرنسية تعي جيدا أن لا وجود على أرض الواقع لتيارات سياسية أخرى[2]، سواء كانت ذات وزن سياسي صغير أو كبير باستثناء جبهة التحرير الوطني[3] إضافة إلى المناورات التي قام بها الجنرال ديغول (General De Gaulle باقتراحه وقف إطلاق النار دون أن أي إشارة إلى استقلال الجزائر كما جاء بفكرة سلم الشجعان التي أعلن عنها للجزائريين شهر أكتوبر سنة 1958. أما الهدف الحقيقي من هذه المناورات فهو القضاء على الثورة ، إلا أن نبرة الخطاب تغيرت بداية سنة 1961 حين أبدى ديغول نواياه لإجراء مفاوضات حقيقية قصد الوصول إلى اتفاق ينهي حالة الحرب تؤدي إلى الاستقلال ، كما تتطرق المباحثات ضمن الإطار ذاته أهم المسائل وهي:

[1] مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث شعبة: العلوم الإنسانية- تاريخ السنة :1442-1443هـ / 2021-2022 م ص 75.

[2] مراد بوعباش "قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية مفاوضات ايفيان أنموذجا "مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية المرجع نفسه ، ص، 231

[3] رضا مالك ، الجزائر في ايفيان ، المصدر السابق، ص،175

وقف القتال بين الطرفين والضمانات الخاصة بتقرير المصير إضافة إلى مسالة في غاية الأهمية وتتعلق بطبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا مستقبلا[1].

ب- مسألة الضمانات الخاصة بتقرير المصير:

لعل من أبرز الصعوبات التي عرقلت مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية، قضيتين ركز عليهما الفرنسيون ، فقد تمسكوا بمبدأ استبعاد مسالة الصحراء في عملية تقرير المصير هذه أولى القضايا الشائكة ، أما القضية الثانية فتتعلق بالأقلية الأوروبية في الجزائر ، وهي ذات أهمية بالغة جعلت الفرنسيين يركزون عليها أثناء المفاوضات[2].

إضافة إلى المسألتين التي ذكرناهما ،سالفا، هناك مشكلة لا تقل خطورة و أهمية وهي وقف أطلاق النار ، وفي هذا الشأن فان الجانب الفرنسي أراد هدنة لمدة 18 شهرا من طرف واحد[3] وكان الهدف من هذا الاقتراح أن تظهر فرنسا بمظهر المبادر للسلام، وان الجزائريين يعارضون ذلك ، لذلك تفاجأ المفاوضون الجزائريون بهذه المناورة؛ لان جبهة التحرير تتبنى موقفا يقوم على أساس رفض وقف القتال قبل التوصل إلى اتفاق [4].

ج-مسالة بقاء الأقلية الأوروبية في الجزائر بعد الاستقلال:

تعد مشكلة بقاء الأقلية الأوروبية في الجزائر مسالة شائكة، فهذه الجالية الاستيطانية مقسمة بين يهود ومسيحيين ومسلمين[5] تقوم على أسس اثنيه وليس على أساس المواطنة[6]، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تأزم عملية المفاوضات؛ لان الجنرال ديغول حاول فرض مشكل الأقليات ، وذلك

---

[1] مراد بوعباش ، مرجع سابق ، ص، 232

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص، 307

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق ، ص، 377

[4] جريدة المجاهد، العدد 4 جوان 1961، ص، 5

[5] المقصود بالمسلمين الحركى والمجندين في صفوف الجيش الفرنسي.

[6] Hosna : « Abdelhamid, accordsd'Evian processusd'une formation identitaire », Revue sciences humaines27 juin 2007, P14

من خلال تقسيم المجتمع الجزائري إلى عدد من المجموعات السكانية تتشكل من مجموعة عربية ومجموعة أوروبية بالإضافة إلى مجموعة ميزابية وأخرى قبائلية[1] كما طالب الوفد المفاوض الفرنسي بضمان الحقوق للرعايا الفرنسيين المقيمين بالجزائر ، من خلال منحهم حق الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية وممارسة شعائرهم الدينية بحرية، كما طالبوا بحرية التعليم وضمان حقوقهم السياسية [2].

وفي الأخير تمكن الطرفان من الوصل إلى ترتيبات تقضي أن الفرنسيين الذين يحوزون الجنسيتين الفرنسية والجزائرية، أي الجنسية المزدوجة لا يمارس أصحابها في آن واحد حقوق المواطنة الجزائرية و الفرنسية ، ولا يشمل الإجراء الفئات الأخرى؛ أي أن الاتفاق سيشمل الجالية الأوروبية التي سيبقى أفرادها فرنسيين فقط[3].

وقد أبدت الحكومة المؤقتة موقفا واضحا وصارما، مفاده احترام ما تم اكتسابه بصورة شرعية فهو محل احترام ، أما خلاف ذلك فلا يوجد ؛ لأنه من وجهة النظر الجزائرية لا يجب أن يشعر الفقراء أنهم لا يزالون تحت وطأة الاستعمار بعد نيل الاستقلال[4].

د- مسألة فصل الصحراء الجزائرية

حظيت الصحراء الجزائرية باهتمام خاص لدى السلطات الاستعمارية بعد العثور عن النفط بها سنة 1965، ومن اجل فصلها عن التراب الجزائري سعت إلى ذلك باستعمال شتى الوسائل و الأدوات القانونية ، وتنفيذا لهذا المسعى قامت بإنشاء هيئة أطلقت عليها تسمية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وتم ذلك يوم 10 جانفي 1957، ويعد الإجراء الذي أقدمت عليه الإدارة الاستعمارية بمثابة تمهيد لإعطاء الصحراء وضعا خاصا بها ، ثم فصلها عن الوطن الأم ،

[1] مراد بوعباش، مرجع سابق ص،32.

[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، 21.

[3] رضا مالك ، مصدر سابق، ص ،.184.

[4] مراد بوعباش ، مرجع سابق ص، 32..

وتأكدت النوايا الفرنسية بظهور وزارة الصحراء، كما أضيف للحكومة الفرنسية ضمن وزاراتها وزير الصحراء، فرفضت الحكومة المؤقتة هذه الإجراءات وأكدت أن الحل المناسب الوحيد والذي يتسم بالواقعية والمؤدي في الأخير إلى إزالة رواسب الاستعمار هو احترام الوحدة الترابية ، وهو السبيل إلى إقامة تعاون فعال ومثمر[1]، وبخصوص هذا الموضوع أكد السيد سعد دحلب في كتابه الموسوم " المهمة المنجزة من أجل الاستقلال " أنه يستحيل الاتفاق ؛ بسبب عدم قدرة المفاوضين على المساس بحرمة التراب الوطني، ويعد ذلك في نظر المفاوضين مبدأ مقدس[2].

وبالرغم من هذا التباين الكبير في وجهات النظر بين الجانبين إلا أن التواصل لم ينقطع بينهما، فقد جرى يومي 28 و 29 أكتوبر 1961 لقاء في سويسرا احتضنته مدينة بال جمع ممثلين عن الحكومة المؤقتة مع نظرائهم الفرنسيين ، وتم بعد ذلك تنظيم لقاء أخر هو الثاني من نوعه الذي يجمع الطرفين يوم 09 نوفمبر 1961 ، وفي هذا الإطار لم تنقطع اللقاءات حيث نظم لقاء في مدينة لي روس طوال الفترة الممتدة من 09 إلى غاية 11 فيفري 1962 تضمن جدول العمال إدراج نقاط في سياق الإطار الذي بدأت منه أولى المحادثات وهو مطلب الاستقلال، ومسالة وحدة التراب الوطني دون إغفال قضية الصحراء الجزائرية ، وتم خلال المحادثات التطرق الى طبيعة العلاقات المستقبلية التي ستجمع فرنسا و الجزائر ، إضافة إلى المشكلة المتعلقة بمصير المدنيين الفرنسيين بالجزائر[3].

II -3- تحليل محتويات اتفاقيات ايفيان

انتهت مفاوضات ايفيان إلى نتائج مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث أقرت صراحة استعادة السيادة الوطنية بعد 132 من الاستعمار الاستيطاني الذي دمر البلاد وعذب العباد

[1] جريدة المجاهد، عدد ، 25 جوان 1961، ص 4

[2] سعد دحلب ، مصدر سابق ، ص 145.

[3] عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر ، الجزائر دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط2002 ، 1 ، ص ، 27

وتوصل الوفدان المتفاوضان إلى وقف إطلاق وقف النار ، تمهيدا لبداية مرحلة انتقالية هدفها إجراء استفتاء شعبي ثم نقل مقاليد السلطة بسلاسة لتنظيم وتسير شؤون البلاد ، ومن خلال استنطاقنا للوثائق الأرشيفية لوزارة الخارجية الفرنسية بالإضافة إلى النص الأصلي الكامل لاتفاقيات ايفيان الذي أدرجه البروفيسور موريس فايس في كتابه الموسوم بعنوان " نحو السلم في الجزائر، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961 – 29 جوان 1962 [1]وجدنا أن الاتفاقيات من حيث الشكل والتنظيم احتوت بنودا تضمنتها محاور انقسمت إليها كالأتي:

أ – **اتفاقية وقف القتال :** تم من خلالها وضع الترتيبات والإجراءات لوقف إطلاق النار وجاءت في مجموع 11 بندا– إعلان الحكومة الفرنسية يخص حق تقرير المصير : اعتمادا على ما توفر لدينا من وثائق أرشيفية تخص اتفاقيات ايفيان تتضمن التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر تصريحا عاما[2] ويحتوي هذا الأخير خمسة فصول ، وقد نص أول فصل منها على تنظيم شؤون السلطات العامة وهذا خلال القترة الانتقالية ، وكذا ضمانات تقرير المصير بينما يتطرق الفصل الثاني إلى المسائل المتعلقة بالاستقلال وتشمل التعاون كذلك، ووجدنا أن الفصل الثالث من الاتفاقيات يعالج مسالة تحديد الشؤون الحربية والنظم الخاصة بها، بينما اختص الفصل الخامس من اتفاقيات الاستقلال المنازعات التي يمكن أن تحدث بين الطرفين والنظم التي تسيرها وصولا إلى الفصل الخامس الذي يتضمن النتائج المتعلقة باستفتاء تقرير المصير

– إعلان يخص مسألة الضمانات:

[1] النص الاصلي الكامل لاتفاقيات افيان ينظر الملحق رقم (1) الخاص بنماذج من نصوص اتفاقيات ايفيان

[2] ينظر الملحق رقم (01) مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962، نفس المرجع السابق ص 258.261.

ينقسم هذا الإعلان إلى ثلاثة أجزاء، حيث يعالج الجزء الأول التنظيمات العامة التي سيتم العمل بها مستقبلا، أما الجزء الثاني من الإعلان السلف الذكر فانه يحتوي أربعة فصول تتطرق في عمومها إلى قضية الحقوق المدنية وكذلك يشمل هذا الجزء مسالة مهمة تتعلق بحماية الحريات والحقوق التي تخص المواطنين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، و كذا المساهمة في تطبيق مجمل الضمانات، وتضمن أيضا محكمة الضمانات، ويتعلق الجزء الثالث من الإعلان الخاص بالضمانات بالمواطنين الفرنسيين الذين يقيمون في الجزائر ويحملون صفة الأجانب[1].

- إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي:

صدر هذا الإعلان محتويا مقدمة و أربعة أبواب[2]، وقد تعرض الباب الأول إلى مسالة المساهمة الفرنسية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخص الجزائر، وتحدث الباب الثاني عن المبادلات التجارية في إطار استقلال الجزائر التجاري و الجمركي وعلى أساس تبادل المنافع و المصالح ، أما ما يخص العلاقات النقدية فقد تطرق إليها الباب الثالث حيث تدخل الجزائر في منطقة الفرنك ، أما الباب الرابع فهو فقد خصص لموضوع الضمانات و الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة[3].

- إعلان خاص بمبادئ التعاون لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء:

[1] موريس فايس، نحو السلم في الجزائر ، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي-29جوان 1962 تر : صادق إسلام، عالم الأفكار الجزائر، بت، ص،ص 606-608.

[2] ينظر الملحق رقم (02) مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1962/1974، نفس المرجع السابق 262، 264.

[3] موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي-29 جوان 1962 ، المرجع نفسه، ص، ص، 609-614

تضمن أربعة أبواب وقد جاء الباب الأول تحت عنوان المحروقات السائلة و الغازية ، ويتكون بدوره من عنصرين وهما ضمانات الحقوق المكتسبة وامتداداتها وكذا الضمانات المستقبلية[1] أما الباب الثاني فيخص المواد المعدنية الأخرى[2]، وتدخل الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء في إطار الباب الثالث[3]، بينما يعنى الباب الرابع بمسالة التحكيم[4]. في حالة وجود نزاع بين الطرفين[5].

- إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي

يحتوي الإعلان الخاص بالتعاون الثقافي في إطار العلاقات الثقافية بين فرنسا والجزائر ، ثلاثة أبواب جاءت كما يلي: يقوم الباب الغول بضبط التعاون في المجال الثقافي بين البلدين، أما الباب الثاني فانه يعالج موضوع التبادل الثقافي بين الجانبين، ويشير الباب الثالث من هذا الإعلان إلى أن المساعدات في الإطار الثقافي تندرج في باب التعاون الاقتصادي والمالي المتفق عليه بين الجانب الفرنسي و الجزائري[6].

- إعلان خاص بمبادئ التعاون الفني:

[1] ينظر الملحق رقم (03) مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962، نفس المرجع السابق ص ص 265.272.

[2] ينظر الملحق رقم (04) مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962، نفس المرجع السابق ص ص 273.

[3] ينظر الملحق رقم (05) مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962، نفس المرجع السابق ص 275.

[4] ينظر الملحق رقم (06) مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962، نفس المرجع السابق ص 276.

[5] موريس فايس، مرجع سابق، ص، ص،615-620

[6] موريس فايس، مرجع سابق ،ص 623-.621

صدرت في شكل مواد بلغ عددها سبعة تضمنت العديد من التدابير الخاصة بالجانب الفتي والتقني حيث تتعهد فرنسا في هذا الشأن تقديم مساعدات فنية مثل وضع الهيئات و البعثات الدراسية و التجارب تحت تصرف الجزائر، وفتح منشآت وورشات التعليم إمام الجزائريين[1].

- إعلان بالاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية:

يتكون إعلان بالاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية من ثمانية مواد تتطرق بصفة خاصة إلى الحقوق التي تحصلت عليها في المرسى الكبير إضافة إلى حرية الطيران فوق المجال الجوي لهذه القاعدة؛ حيث تشرف فرنسا على حركة الطيران، كما تضمن الإعلان ترتيبات أخرى تخص المسائل التنظيمية لتسيير قاعدة المرسى الكبيرة- **ملحق خاص بالمرسى الكبير**

يتضمن الملحق المذكور خمسة وثلاثين مادة تتضمن هذه المواد الحقوق التي حصلت عليها فرنسا في قاعدة المرسى الكبير، وكذا التسهيلات التي منحت للجانب الفرنسي في يخص تسهيلات النقل الجوي و النقل البري وكذلك النقل البحري ، وما تعلق المواصلات السلكية و اللاسلكية ، ووضع القوات الفرنسية في الجزائر[2].

- البيان العام:

تندرج تحت البيان العام خمسة فصول " جاءت بالشكل والمضمون التالي: الفصل الأول: في تنظيم السلطات العامة أثناء الفترة الانتقالية وفي ضمانات تقرير المصير

الفصل الثاني: في الاستقلال والتعاون المشترك

الفصل الثالث: في ضبط المسائل العسكرية

الفصل الرابع: في حل الخلافات

[1] مسعود حيمد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962، نفس المرجع السابق ص 81.

[2] بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان المصدر السابق، ص ص،85-128

الفصل الخامس: في نتائج تقرير المصير[1].

[1] موريس فايس، مرجع نفسه ، . ص، ص.644-636

الفصل الثاني:

الدور السويسري في مفاوضات الاستقلال الجزائري

1960-1962: الوساطة، الدوافع، والنتائج

يمثل هذا الفصل نقطة الذروة في مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث يستعرض بالتفصيل المفاوضات الحاسمة التي توجت بتوقيع اتفاقيات إيفيان التاريخية. نتعمق في هذا الجزء في تشكيلة الوفدين المفاوضين، مسلطين الضوء على الشخصيات البارزة التي مثلت كلا الطرفين. كما نتناول الأزمات والتحديات الكبرى التي اعترضت سبيل المفاوضات، وكيف تم تجاوزها في نهاية المطاف. والأهم من ذلك، نقدم تحليلاً شاملاً ومفصلاً لمحتويات اتفاقيات إيفيان، مستعرضين بنودها ومحاورها المختلفة، لفهم الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي شكلت مستقبل الجزائر المستقلة وعلاقاتها بفرنسا.

I- دوافع سويسرا للوساطة في النزاع الجزائري – الفرنسي

تميّزت سويسرا منذ القرن التاسع عشر بسياسة الحياد التي منحتها مكانة فريدة في العلاقات الدولية. وقد مكّنها هذا الدور من التأثير في القضايا الدولية، لا سيّما القضية الجزائرية، حيث شكّلت محطة دبلوماسية وآمنة لدعم الثورة الجزائرية.

I -1- الحياد السويسري ودوره في السياسة الدولية.

أ- الحياد السويسري وسر نجاحه.

عُرفت سويسرا منذ أوائل القرن الـ19 بهويتها الحيادية، كانت هذه التجربة ناجحة لأسباب تعود إلى الثقافة والتاريخ والاعتراف الدولي، إنّ الصفات والميزات التي تمتلكها سويسرا مكّنتها من تحقيق النجاح والازدهار في ظل الحياد، بخاصة تبني ثقافة وقف التسلح واعتبار الحياد مسألة يستفيد منها الجميع، إنّ أهمية المثال السويسري لدراسة الحياد مهمة جدًا. إن العديد من الدراسات حول قوة الدول الصغيرة تبدأ من افتراض أنّ سويسرا حالة خاصة، ويتفق الجميع على أنّ تاريخ سويسرا هو تاريخ للنجاح وهو نقيض تاريخي لتجارب بقية الدول الأوروبية وعليه فإنّ دراسة التجربة السويسرية مهمة لأربعة أسباب[1]:

أولًا، كانت سويسرا أول دولة يعترف بحيادها رسميًا في مؤتمر فيينا في العام 1815.

ثانيًا، إنّها الدولة الوحيدة التي حافظت على حيادها بشكل مستمر لأكثر من 100 سنة.

ثالثًا، أنها كانت واحدة من ثلاث دول محايدة أوروبية لم تنتهك سيادتها بشكل مباشر خلال الحرب العالمية الثانية.

[1] العميد الركن ماهر أبو شعر، نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني، مجلة الدفاع الوطني العدد 96، الاثنين, أبريل 2016 ,4 https://archive.marsadtaif.com/node/826?utm تم الاطلاع عليه يوم 2025/05/08

وأخيرًا هي الدولة الأوروبية المحايدة الوحيدة في التاريخ المعاصر التي حافظت على حيادها التام بعد سقوط الشيوعية الأوروبية.

ب- أسباب نجاح الحياد السويسري

ركّزت غالبية الدراسات على ثبات الحياد السويسري وديمومته باعتباره حالة مميزة في العلاقات الدولية في أوقات النزاع، في حين ركّزت بعض الدراسات على المفهوم السويسري للدفاع في حالة الحياد، وأيضاً والأهم، الموقف الدولي تجاه هذا الخيار والقبول به، ومن أهم أسباب النجاح السويسري في الحياد[1]:

1- الدفاع المسلح[2]: أن العنصر السلبي يجعل تكلفة انتهاك الحياد عالية جدًا، مما يضطر الدول المتحاربة الى تجنب مهاجمة البلد المحايد، وقد أكد عدد من الدراسات أن الدول المحايدة يجب أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم مسلح، لقد وفّرت طبيعة الحياد السويسري المسلح، خصوصًا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، العنصر السلبي، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى اعتقد البعض أن الحياد بحاجة الى ضمان يتجاوز ما يمكن أن يقدّمه القانون الدولي او الاتفاقيات، وبدت اتفاقيات لاهاي 1907 عاجزة أمام الدول المتحاربة، وكما حدث في العام 1914، كان الحفاظ على الحياد عشية الحرب العالمية الثانية يعتمد على مصالح القوى العظمى في حماية الدول المحايدة أو انتهاك أراضيها، في العامين 1939-1940 اعتمد بعض الدول الأوروبية المحايدة، ولا سيّما بلجيكا وهولندا والدنمارك والنرويج على القانون الدولي والاتفاقيات، كما كان الحال في عام 1914، الا أنها عانت الأمرّين من الاجتياح الألماني،

[1] العميد الركن ماهر أبو شعر نفس المرجع السابق.

[2] محمد نجيب السعدي، "الحياد السويسري وإشكالية الحياد في الدول المتعددة الطوائف: لبنان نموذجًا"، مجلة قضايا، عدد خاص، آذار 2015.

وتشير التجربة الى ضرورة توافر العنصر السلبي، أو القوة الرادعة، سواء كانت ذاتية أو خارجية لمنع أي اعتداء على الدول المحايدة.

2 - الحياد الايجابي: بمعنى أنه حياد مفيد لجميع الأطراف المتحاربة، وعليه فإنّ تقديم بعض الفوائد الإيجابية للمتحاربين يمكن أن يكون معادلًا للفوائد التي تكسبها تلك الدول من خلال العدوان، ويهدف المكون الإيجابي للحياد إلى التوازن مع المكون السلبي، أي الردع المسلح، الذي يوفر ضمانًا إضافيًا للحياد، ومن خلال مبدأ الحياد كسمة عامة نظر الكثيرون إلى سويسرا، وفي مراحل تاريخية مختلفة، على أنها دولة محايدة إيجابية، على الرغم من حيازتها لمقومات الردع المسلح، وتاريخيًا، اعتبرت سويسرا ملاذًا للمعارضين والمثقفين، وغيرهم ممن يفرون من الدول الأوروبية الأخرى، كما اجتذبت سويسرا المنظمات الدولية التي تريد إدارة نشاطها الدولي في دولة محايدة ، وتأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سويسرا في العام 1863 هو مثال جيدًا على ذلك، لقد كانت سويسرا المحايدة ممرًا للاتصال والتفاوض بين القوى المتحاربة في مراحل وأشكال عديدة من الصراعات، ووفرت رصيدًا قيمًا لجانبي الصراع، وفي مجال التجارة سعت سويسرا إلى الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية والديبلوماسية مع الجميع من دون أن تتأثر بالحرب[1].

3- معيار الحياد: إنّ سويسرا هي الدولة التي أرست معنى الحياد للمجتمع الدولي، فقد كان الحياد السويسري ممهورًا بالسيادة وتقرير المصير، وبناء مؤسسة الحياد التي تعترف بها القوى العظمى وإدراج مفهوم الحياد في الثقافة الإستراتيجية للأمة: مثلًا ليست سويسرا وحدها التي تعتبر نفسها دولة محايدة لكن المجتمع الدولي يقر بذلك، إذ لبست سويسرا رداءً قدم المعنى الوطني لثقافة الحياد، في حالة سويسرا فإنّ الدول الكبرى، التي أسميناها سابقًا بالقوى العظمى، تؤدي

[1] العميد الركن ماهر أبو شعر نفس المرجع السابق.

الدور الأهم في تحويل الحياد السويسري إلى نموذج، ويظهر لهذا النموذج وجهان، أولًا ضمان الحياد بواسطة القوى العظمى، وثانيًا تكيف الحياد مع السياسة العامة للدولة، هذان الوجهان يدعم أحدهما الآخر فإذا ما خرقت دولة كبرى المعيار وهددت الحياد السويسري يأتي دور الردع المسلح، ويؤكد تاريخ الحياد السويسري أنه نموذج فريد من نوعه لا يمكن تطبيقه إلا في سويسرا. إنّ الوضع الفريد للحياد السويسري جعلت الآخرين ينظرون إليه كمعيار أو نموذج في النظام، إلا أنّ هذا النموذج يصبح خارج سويسرا أكثر ضعفًا وأقل فعالية، وقد حاولت بلجيكا تطبيق السمات السويسرية الثلاث نفسها، إلا أنها فشلت في الحفاظ على حيادها في الحرب العالمية الأولى والثانية بسبب عدم حصولها على الاعتراف بحيادها مع عدم امتلاكها للردع المسلح. كما أنّ التحالف اللاحق للجيش البلجيكي مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لم يضمن الثبات للحياد البلجيكي.

إنّ نجاح الحياد السويسري جعل منه نموذجًا يقتدى به، إلا أنّه أصبح أيضًا تجربة من الصعب تكرارها، لانّ ثلاثة عوامل حاسمة تجمّعت لتجعل من التجربة السويسرية تجربة فريدة، وهي: أولًا وجود قوة عسكرية رادعة معترف بها دوليًا، ثانيًا، كان السويسريون قادرين دومًا على تطوير حيادهم بشكل إيجابي، وأخيرًا، إنّ الوضع التاريخي والجغرافي لسويسرا ساعدها على تطوير معيار أو نموذج معترف به دوليًا.

إنّ التماثل بالحياد السويسري كنموذج من قبل الدول الصغرى، يتطلب الحرص على توفير العوامل الثلاثة المذكورة، وتطبيقًا حذرًا ودقيقًا لها[1].

I -2-دوافع تفضيل سويسرا مكان للوساطة.

[1] العميد الركن ماهر أبو شعر نفس المرجع السابق.

اكتسبت الحكومة الجزائرية المؤقتة تأييد الرأي العام والسلطات العليا في سويسرا، بعد إقدام الحكومة السويسرية على الاتصال بممثل الحكومة المؤقتة بالعاصمة الإيطالية روماRome الطيب بولحروف بهدف التوسط لدى سيكوتوري رئيس الحكومة الغانية قصد الإفراج عن رعية سويسري معتقل في عاصمة غانا Ghana كوناكريConakry، و كللت الوساطة الجزائري بالنجاح حيث أطلق سراح المعتقل السويسري، مما أدى الى إقامة روابط متينة بين الطرفين[1].

وارتفعت بذلك مصداقية الجزائريين عند الشعب السويسري ، أما عن العلاقات الجزائرية السويسرية فقد بدأت بصورة جدية يوم 20 من شهر جوان 1960، ففي هذا التاريخ تمكنت الحكومة الجزائرية المؤقتة من تحقيق انتصار سياسي و دبلوماسي كبير[2]، حيث سجلت حكومة سويسرا انضمام الحكومة المؤقتة بصفة رسمية الى اتفاقيات جنيف[3]، وهو اعتراف بأهلية الحكومة المؤقتة بالأهلية القانونية والقضائية ، وتمكنها من إبرام المواثيق والمعاهدات الدولية، كما يثبت الاعتراف السويسري وجود جمهورية جزائرية تتميز عن فرنسا لدى حلفائها، وبهذا توطدت العلاقات من خلال الاتصالات وتبادل الآراء بين الشخصيات الجزائرية والشخصيات السويسرية بخصوص تطور القضية الجزائرية[4]، ونذكر في هذا الإطار الاتصالات التي قام بها الطيب بولحروف مع السويسري

[1] مسعود حيمد، نفس المرجع السابق ص 70

[2] محمد بجاوي ، النصر الديبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960 مقال منشور كتاب الديبلوماسية الجزائرية مزيدة ومنقحة بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 2007، 1954، ص، ص 183-191.

[3] مسعود حيمد، نفس المرجع السابق ص 70 ينظر إلى اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949 هي معاهدات دولية انضمت إليها أو صادقت عليها كل الدول تقريبًا. تكفل الاتفاقيات الحماية للجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان وكذلك الجرحى والمرضى والغرقى من أعضاء القوات المسلحة في البحار، وأسرى الحرب، والمدنيين الذين يجدون أنفسهم تحت ظل حكم أجنبي في حالة نزاع دولي للمزيد يطالع الموقع الالكتروني : https://www.icrc.org/ar/publication/0173-geneva-conventions-august 12-1949 ، تاريخ الدخول 15 أفريل 2020

[4] محمد بجاوي ، ، النصر الديبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960 ، المرجع السابق ،ص، 183-191

أوليفي لونغ Olivier long بصفته مسؤول المديرية السياسية في حكومة فيدرالية سويسرا[1]، وفي سياق الحوار بين الرجلين توجه أوليفي لونغ Olivier long بسؤال إلى نظيره الجزائري بالحروف عن سبب تفضيل الجزائريين لسويسرا دون غيرها من الدول الأخرى ، فأجاب بولحروف بان سبب هو التكتم الذي يتميز به مسئولو هذا البلد ونزاهتها ، إضافة إلى جهودها المبذولة في إحلال السلام[2].

هذه العوامل مجتمعة دفعت المسؤولين الجزائريين إلى النظر إلى هذا البلد على انه الوحيد الذي يمكنه أن يوفر عوامل النجاح ، إضافة إلى وجود عامل أخر لا يقل أهمية إلا وهو قدرته على التدخل، وأضاف ممثل الحكومة المؤقتة في العاصمة الإيطالية روما في توضيح إستراتيجية الحكومة المؤقتة انه كان بالإمكان اللجوء إلى دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو إلى دول أوروبا الشرقية ، أو التفكير في ألمانيا ولكن بصفة اقل ، إلا أننا لم نكن نريد الاعتماد على خدمات الدول المتورطة في الحرب الباردة المستعرة بين دول أوروبا الشرقية وأعدائها دول أوربا الغربية.

وقد ابدي اوليفي لونغ Olivier log استعداده إلى المساهمة في إجراء المحادثات سواء بصورة علنية أو سرية على أن تحتضن بلاد هذه المفاوضات[3]، كما منح الجانب الفرنسي ضمانات مماثلة ، وعلى هذا الأساس انطلقت المباحثات بفضل الوساطة السويسرية سنة 1961 وامتدت إلى غاية شهر مارس 1962 وهو موعد انطلاق مفاوضات ايفيان الثانية وتجدر الإشارة إلى أن الفرنسيين اقترحوا إجراء المفاوضات على الأراضي الفرنسية في أحد

[1] سعد دحلب المصدر السابق ،، ص، 122

[2] أوليفي لونغ، المصدر السابق ، ، ص 142

[3] Maurice Vaice, vers la paix en Algérie, les négociations d'Evian dans les archives diplomatiques françaises 15janvier 1961 -29juin 1962,ed ;alem, el afkar,alger,2012,p4

القصور الواقعة بالعاصمة الفرنسية باريس ، إلا أن كريم بلقاسم ورفاقه تمسكوا بإجراء المفاوضات في سويسرا لأنها على الحياد ، ورفضوا المقترح بعدما أدركوا كنه النوايا الفرنسية الرامية إلى إظهار تفوقهم وبأنهم المبادرون لمنح السلم بمحض إرادتهم[1]، لقد أعلم أوليفي صديق جوكسoxe ، أنه مستعد لتسهيل الاتصالات السرية أو العلنية فوق تراب بلاده ، وقد أعطى نفس الضمانات للحكومة الفرنسية، ونشير في هذا الصدد إلى الحرص الشديد الذي أبداه المسئولون والوزراء السويسريون من اجل العمل على نجاح المباحثات ، ونذكر في هذا الشأن شخصية سويسرية ساهمت بفعالية في هذه المسألة ويتعلق الأمر بالوزير بيتي بيير الذي قام بدور كبير في تبني بلاده لمواقفها اتجاه الجزائر[2].

I -3- سويسرا مقر الثوار الجزائرين

حاولت قيادة جبهة التحرير الوطني أن تجعل من سويسرا مكانا آمنا لتنقلهم ونشاطهم منذ البداية، فأقتصر نشاط أعضاء الجبهة على الدعاية وتشكيل خاليا لجبهة التحرير مع جمع الأموال، إضافة إلى الدعم الإعلامي وحاولت قدر المستطاع أن تبعدها عن الصراع المسلح مثلما كان عليه الحال في فرنسا، عدا محاولة تفجير السفارة الفرنسية 14 جويلية 1956.[3]

لتكون بذلك سويسرا المكان المفضل لالتقاء النشطاء الجزائريين حسب ما جاء في جريدة crenéve de journal بتاريخ 22 جوان 1955 عندما تطرقت لنشاط بعض الثوريين الجزائريين

[1] محمد عباس، نصر بلا ثمن ، ص ، 716

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، 513

[3] محمد قدور، نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954-1960 ، دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري، مجلة الأفكار والآفاق، م7 ،ع2 ،2019م، ص 52

على الأراضي السويسرية، نقال عن تصريح "مراد طربوش[1] "، للشرطة حيث يذكر بأنه دخل سويسرا على مرتين منذ اندلاع الثورة الأولى كانت بين ديسمبر 1954وجانفي 1955 أما الثانية فكانت بين 6 و23 أفريل وكانت مهمته هو الالتقاء مع بوضياف ونقل تعليماته.

أما القاعدة الخلفية لتأمين الأموال للثورة لم يتأخر الجزائريون في استغلال سويسرا كمقر لدعم جيش التحرير الوطني وممر آمن للأموال، فبدأت القيادة في ربط عالقات الشخصية ونسج شبكة لجمع الأموال من أجل شراء الأسلحة خاصة في المرحلة الأولى من الثورة، إلا أن هذه المغامرة لم تكن مجانية بالنسبة للجزائريين، بل نتائجها انعكست بسرعة على أرض الواقع[2].

1- استغلال سويسرا في تأمين الأموال لجيش وجبهة التحرير الوطني

حاولت جبهة التحرير الوطني أن تجعل من سويسرا مكانا آمنا لتحرك أعضائها ونشاطهم منذ بداية التخطيط لاندلاع الثورة وحتى الاستقلال وكان نشاط أعضاء الجهة مقتصرا على الدعاية وتشكيل خلايا لجهة التحرير، إضافة إلى جمع الأموال وكذا الدعم الإعلامي، حيث حاولوا تحييدها عن الصراع أو المواجهة المسلحة كما كان عليه الحال في فرنسا عدا محاولة واحدة تمثلت في استهداف السفارة الفرنسية اثناء الاحتفال بالعيد الوطني الفرنسي بتاريخ 14 جويلية،

[1] مراد طربوش: ترأس حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في 1951م، أول المشرفين على بعث النواة الأولى للفدرالية جبهة التحرير الوطني تحديدا بسوشو" Soucho" بفرنسا سنة 1955م، أوقفته الشرطة السويسرية أثناء هروبه من الشرطة الفرنسية. أنظر: فاتح زياني، مساهمة فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة الجزائرية - 1962/1954. ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة لخضر، باتنة، 2015- .64 ص، 2016

[2] محمد قدور، المرجع السابق، ص 54.

كان هذا العمل من تخطيط عناصر الحركة الوطنية الجزائرية MNA بقيادة مولاي مرباح، حيث ألقت الشرطة الفرنسية القبض على خلية مشكلة من 4 جزائريين وشخصين سويسريين.[1]

وبهذا كانت سويسرا المكان المفضل لالتقاء النشطاء الجزائريين حسب ما جاء في جريدة Journal de Genève عندما تطرقت لنشاط بعض الثوّار الجزائريين، نقلا عن مراد طربوش للشرطة السويسرية الذي ذكر أنه دخل سويسرا على مرتين منذ اندلاع الثورة المرة الأولى كانت بين ديسمبر 1954 وجانفي 1955، أما المرة الثانية فكانت بين 06 و 23 أفريل 1955، وتمثلت مهمته في الاجتماع مع بوضياف ونقل تعليماته لداخل فرنسا 19558/141 le journal de Geneven ، تجدر الإشارة هنا إلى أن جهة كلفت بوضياف بتشكيل خلايا جبهة التحرير في أوروبا من أجل نقل المعركة إلى داخل فرنسا. وفعلا لم يتأخر بوضياف وباقي قادة جبهة التحرير الوطني في الانتشار داخل المدن السويسرية لما تكتسيه من أهمية سيكون لها شأن كبير فيما سيأتي لاحقا من أحداث ثورية مهمة[2].

2- تشكيل لجنة من السويسريين للدعم والإسناد

إن تخطيط مناضلي جهة التحرير في أوروبا عموما وفي فرنسا على الخصوص انصبّ في البداية على بناء شبكة اتصالات وعلاقات وتهيئة أرضية لتنفيذها، إضافة إلى استغلال بعض الثغرات في القانون السويسري، ومن حسن حظ الجزائريين أن سويسرا كانت تتوفر على كل الشروط الملائمة لتنفيذ هذه العمليات، مستغلين في ذلك تساهل القانون السويسري في هذا الشأن خاصة في التعاملات المالية، فكمية الأموال التي حصلت عليها جبهة التحرير في أوروبا يتوجب

[1] د. محمد قدور، نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا :1954-1960: دراسة في بعض وثائق.... أفكار وأفاق ، المجلد 7 ، العدد 2، السنة 2019، تاريخ النشر 2020/01/05 ، قسم التاريخ،جامعة الجزائر1 ،أبو القاسم سعد الله، ص .54

[2] محمد قدور، المرجع نفسه ص 04

إيجاد قنوات رسمية لتحويلها حتى تفادى الحجز ، فكان العمل في أول الأمر اختيار البنوك التي تسمح دون شروط وفي سرية تامة بوضع هذه الأموال في حسابات بأسماء مستعارة، ثم قاموا في المرحلة الثانية باختيار تُجار وسياسيين من مؤيدي الثورة، كما حدث مع وزير الاقتصاد المغربي سنة 1958، لتحويل هذه المبالغ بأسمائهم. وفي الأخير تم إشراك بعض الشخصيات السويسرية من عمال البنوك في هذه العملية ونخص بالذكر هنا شخصية كان لها الدور الكبير في تحويل الأموال إلى جيش التحرير الوطني حتى لقبه جاك فارجاس محامي جبهة التحرير الوطني بـ"بنك جبهة التحرير" [1].

إنه فرانسوا جونو Genoud[2] هذا الشخص الذي كانت له علاقة صداقة قوية مع كل من بن بلة، بوضياف وخيضر Laske 2006، الذين استطاعوا إقناعه بعدالة القضية الجزائرية وتجنيده للعمل لصالح جهة التحرير خاصة وأنه كان يشغل منصب مهم في البنك العربي في جنيف، الذي يُعتبر من أبرز البنوك السويسرية التي قامت بأدوار مهمة في تحويل الأموال الموجهة لجبهة التحرير عبر أوروبا واستغلالها في شراء الأسلحة، حيث جاء في تقرير للخارجية الفرنسية أنه في سنة 1956 تم تحويل ما قيمته 400 مليون فرنك فرنسي موجهة خصيصا لاقتناء عتاد حربي لصالح جبهة التحرير الوطني Bougherara.2006.125. وفي تقرير للشرطة الفرنسية سنة 1956 و 1958 يذكر أن هناك مجموعة من البنوك في سويسرا تقوم بتحويل الأموال لصالح جهة التحرير حيث تختبئ هذه البنوك خلف القانون الفدرالي السويسري الذي يضمن سرية التعاملات في مثل هذه الحالات ، ومن بين البنوك اذكر التقرير [3] , Volksbank Crédit

[1] محمد قدور، المرجع نفسه ص 54

[2] من مواليد 26 أكتوبر 1915 بلوزان السويسرية، انظم الى الحزب النازي الهتلري عُرف بدعمه للحركات التحررية ومنها جبهة التحرير الوطني ومنظمة التحرير الفلسطيني، توفي بتاريخ 30 ماي.1996

[3] أرشيف الشرطة الفرنسية تحت ملف جبهة التحرير الوطني SN/RG/FLN/V/E تمت الإشارة إليه في كتاب Nassima Bougherara ,p124

Suisse, l' Union du Banques Suisse, Banque de Commerce de Genève,Handels Bank du Zurich وتذكر وثائق الأرشيف أن البنك الأخير Handels Bank du Zurich تمثلت مهمته في تحويل الأسلحة والملابس العسكرية إلى تونس وقد بلغت الأموال التي تم تحويلها من خلال البنوك السالفة الذكر حوالي 11 مليار فرنك سنة 1958[1].

أما عن الجهات التي كانت تدعم جهة التحرير عن طريق هذه البنوك السويسرية فيذكر التقرير أن هنالك مبالغ تم تحويلها عن طريق جامعة الدول العربية حوالي 2.200.000.000 فرنك فرنسي ، الصين 90.000.000 فرنك ، الهند 88.000.000 فرنك ، ألمانيا الديمقراطية 30.000.000 فرنك وأخيرا الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISL حوالي 21.000.000 فرنك[2].

هذه التعاملات لم ينفها الطرف السويسري، بل وفي نفس السياق نجد وثيقة من وثائق أرشيفه الدبلوماسي مؤرخة في 31 جويلية 1958 صادرة عن دائرة الشؤون الخارجية السويسرية تؤكد على قيام بنك أمريكي ما قيمته 500.000 دولار أمريكي لحساب فرحات عباس[3].

وحسب ما جاء في الوثيقة أن هذا المبلغ يجب أن يُضخ في حساب وزير الاقتصاد المغربي الذي يتكفل بدوره لإيصاله لصاحبه ، ويؤكد مدير البنك أن هذه العملية لا تشكل أية صعوبة، الذي نفهمه من خلال هذه الوثيقة أن البنوك كانت تعلم مصدر ووجهة الأموال لكنها كانت وبالنظر إلى القانون السويسري لا يمكنها أن تكشفه أو تصادره، ورغم أن الوثيقة لا تُبين هل تم تسليم المبلغ لفرحات عباس أم لا، إلا أنه يُعطينا استنتاج أو نظرة للطريقة والكيفية التي كانت تتعامل

[1] محمد قدور، المرجع نفسه ص 54

[2] Bougherara Nassima, 2006. Les rapports franco-allemands à l'épreuve de la question algérienne 1955-1963, éd. Petre Lang,France. P 125.

[3] محمد قدور، المرجع نفسه ص 54

بها البنوك السويسرية ونوعية الشخصيات التي كانت تُحوّل الأموال لصالح جهة التحرير الوطني في عز الثورة هذه الأموال لعبت دورا مهما في تسليح جيش التحرير الوطني وحتى بدعم العمل الدبلوماسي[1].

II- مراحل الوساطة السويسرية في المفاوضات

يتناول هذا المبحث مرحلة حاسمة في مسار الثورة الجزائرية من خلال تسليط الضوء على الاتصالات التي جرت بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، بدءًا من الوساطة السويسرية في عام 1960، وصولًا إلى المفاوضات التي كانت تهدف إلى إنهاء النزاع وتحقيق الاستقلال. يتطرق المبحث إلى فشل مفاوضات مولان والضغوط التي مورست على الوفد الجزائري، كما يبرز المساعي التي بذلها الوسيط السويسري في دفع الطرفين إلى التفاوض والبحث عن حل سلمي للنزاع.

II -1- اتصالات الجزائرية بالوسيط السويسري

كان الطيب بالحروف يمثل جبهة التحرير الوطني في روما حيث اكتسب منذ وصوله في عام 1691بعض شهرة، اوغوسطينو كما كان يسميه جورجيو لابيرا على سبيل استذكار القديس اغوسطينوس أسقف عنابة التي ولد فيها بولحروف بعد تفجير سيارتها "403"استقبله توم بروني وزير الداخلية الايطالي وأهداه مسدس من عيار 7.65 بريتا ورخصة لحمل السلاح ، وخلال حفل استقبال أقامه السفير التونسي لحبيب بورقيبة على شرف السفير الفرنسي غستون بالقسكي قال

[1] المرجع نفسه ص 55

بولحروف لهذا الأخير بلباقة انك تصافح رجل متمردا ، أجابه السفير يجب أن نضع السلامة ذات يوم[1].

كان بولحروف ممنوع من الإقامة في سويسرا على اثر حادث غامض لبطاقات الهوية البيضاء أثناء عملية تفتيش، وذات يوم قصده ريمون نيكوليه في روما ليبحث معه وضع مواطن اكتشف سويسري فريشتشي، معتقلا في غينيا والمطلوب هو تدخل الحومة المؤقتة لدى سيكوتوري[2].

وعده بولحروف بالقيام بما يلزم بعد شهرين وصل نيكولييه مجدد إلى روما من الشرق الأقصى والتقى ببولحروف ومن موضوع إلى أخر تحدثا عن الحرب، هذه الحرب التي تحتل الصفحات الأولى في الصحف، ماذا لو تدخلت سويسرا؟ أن موقعها كبلد محايد وشهرتها بالجدية يشكلان ورقة أكيدة في السعي إلى السلام وعد نيكولييه بطرح الموضوع مع جان فلافيان لا ليف زميله في المكتب وبعد هذا اللقاء ببضعة أيام اجتاز بولحروف الحدود السويسرية الايطالية دون عائق[3].

فأخذاه على عاتقهما السفير بوشيه واندريه تريبيه من المصلحة السياسية والفدرالية، وتوجها بصحبته إلى جنيف وهكذا وجد نفسه بعد ظهر ذالك اليوم الجميل عند الأستاذ لاليف حيث كان

---

[1] رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962 ،ط1 ،تر فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003، ،ص 103.104.

[2] احمد سيكوتوري: 1922-1984، احد ابرز القادة الأفارقة واحد ابرز دعاة الوحدة الإفريقية، ولد بمنطقة النيجر الأعلى عام 1922 وأسس عام 1945 نقابة غينيا للعمال، أسس الحزب الديمقراطي في غينيا، وواصل كفاحه ونضاله من اجل استقلال بلاده، 2 أكتوبر 1958 تحصلت غينيا على استقلالها وأصبح رئيسا لها توفي في مارس 1984 بأحد المستشفيات الأمريكية. ينظر الى حامد تريكي، موسى بوعلي التبسي، الدور السويسري في رعاية المفاوضات الجزائرية – الفرنسية 1961-1962م، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د " دفعة 2018م، جامعة العربي التبسي – تبسة- السنة الجامعية 2017/2018. ص 70.

[3] رضا مالك المصدر السابق، ص104.

هذا الأخير بانتظاره برفقة نيكولييه و أوليفي لونغ[1] لقد وفي ريمون نيكولييه بوعده، وهو رجل موضع جدل، لكنه نافذ كان مستشارا لموبوتو ولشقيقه شاه إيران الأمير اشرف، مدافعا عن لوغرو المزور الشهير للتحف الفنية، فهو معروف كمحامي عبقري لكنه مبذر وغريب الأطوار، ابن أميل نيكولييه زعيم نقابات عمال البناء هناك الكثيرون من المبعوثين بين باريس وتونس، قال بولحروف وهو يحتسي فنجانا من الشاي لكن سويسرا هي وسيط جدي ثم توجه إلى أوليفي لونغ"[2].

وإذا ما حولنا بوساطتكم جس نبض الفرنسيين حول نواياهم الحقيقية، فهل مستعدون للتفاوض أوليفي لونغ أنا موجود هنا من اجل هذا الموضوع، فطرح عليه إذا كدبلوماسي جيد يعرف أين يضع قدميه؟ هل أنت مفوض ولست اقل من فرحات عباس؟ أنا مفوض ليس فقط من الرئيس فرحات عباس بل من كل من يعتبر عندنا على رأس الثورة لا يحمل بولحروف في الواقع أي تفويض خاص فهو يتصرف كممثل في جبهة التحرير الوطني التي يغطي دورها هذا النوع من المبادرات، طبعا يجب على المرء أن يظهر نوعا من الثقة في مثل هذه المناسبات، وبولحروف لا يفتقد أبدا إلى ذلك[3].

كلف بولحروف بمهمة الاستطلاع هذه من طرف الرئيس فرحات عباس، وهذا الأخير مستعد للمجيء إلى سويسرا ليلتقي فيها بشخصية يعرض عليها مع السلطة التي يحوزها بناءا على مكانته[4].

---

[1] أوليفي لونغ : إطار سامي سويسري وسفير تولى مهام ربط الاتصال وعملية الوساطة بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني التي أدت في الأخير إلى إبرام اتفاقيات ايفيان انظر : أوليفي لونغ الملف السر –باتفاقيات ايفيان – مهمة سويسرية للسلم في الجزائر ، تر اذاينيه ،خليل ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 48.

[2] رضا مالك : المصدر السابق، ص104.

[3] المصدر نفسه، ص105.

[4] رضا مالك : المصدر السابق، ص105.

ما طرحه بولحروف كان الجزائريون يأملون في أن تتمكن هذه الشخصية السويسرية بعد ذلك من تبليغ السلطات الفرنسية بوجهات نظر الرئيس فرحات عباس وإبلاغ هذا الأخير برد فعل باريس، وهكذا باستعمال المصفاة السويسرية يفترض أن يتم فيها الاتصال المباشر بين الفرنسيين والجزائريين سيكون هدف هذه المحادثة هو الوصول إلى لقاءات رسمية وعلنية، في بلد محايد أن كان ذلك ممكنا، يتم خلالها الشروع في مناقشة من هذا الطرف وذاك دون شروط مسبقة، ودون جدول أعمال جميع المسائل عسكرية كانت أو سياسية والتي تشكل نقاط تعارض بين الطرفين[1].

كان السؤال الأول لأوليفي لونغ لماذا سويسرا؟ أجاب بولحروف بان الاستقلالية التامة لسياستنا والجهود التي لطالما بذلناها لإحلال السلم بمساهمتنا في تجاوز نزاعات أو تخفيف شدة التوترات فيها وسمعة النزاهة والتكتم التي تتميز بهما سويسرا كانت عوامل فرضت على القادة الجزائريين أن يرو فيها البلد الوحيد القادر على التدخل مع توفر فرص للنجاح فحلفاء فرنسا لا يدخلون في الحسبان، إيطاليا لها سياسة إفريقيا عندها الكونغو المرهونة، وهولندا ذات

الماضي الاستعماري لم يصفى بعد"[2].

كان من الممكن التفكير في الولايات المتحدة وألمانيا وبدرجة أقل في دول الكتلة الشرقية، ولكن لم تكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترغب في طلب خدمات دول متورطة من قريب أو من بعيد في الخرب الباردة شرق غرب الطيب بولحروف، أجبت بأنني احتاج إلى التفكير قليلا في كل ما قاله لي وفرض عليا أن بإمكاني القيام بأي شيء، فان ذلك سيكون بادئ ذي بدء بصفة شخصية لدى محاور من اختياري بباريس[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 23-24

[2] المصدر نفسه، ص24.

[3] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص24.

بولحروف ما إذا كان يفكر مثلي في عدم جدوى الاتصال بباريس قبل معرفة نتائج الاستفتاء، صرح بموافقته على ذلك واتفق على الالتقاء لاحقا.[1]

في 9جانفي1961 تحقق بوتيتبير من أن نتائج الاستفتاء قد فسرت في فرنسا والعالم بشكل يقارب الإجماع على أنها تفويض للجنرال ديغول للتفاوض معا قادة الثورة الجزائرية، سمح لرئيس القسم السياسي الفدرالي بالذهاب إلى باريس وهذا ضمن الشروط التي طرحت خلال اللقاء الذي جمعنا في 16 ديسمبر، أي من اجل إجراء محادثات ذات طابع شخصي لا غير، مع صديقي لوي جوكس[2].

المسالة بالنسبة لبولحروف هي أكثر دقة، فالثورة لها عدة رؤوس، كما قال ذات يوم بن طوبال، فمع من يتكلم كي لا يفسد المحاولة، رجع بولحروف إلى روما في هذا الوقت بالضبط، كان أمحمد يزيد موجودا فجس نبضه[3] حول أفاق التفاوض مع فرنسا، وتحدث يزيد عن اتصالات ذكر اسم الصحافي السويسري شارل هنري فافرو الذي كان موجودا في المغرب في وقت كانت فيه الحكومة المؤقتة تشارك في مؤتمر المجموعة الأفريقية المسماة مجموعة كازابلانكا غير بولحروف الموضوع ليس فقط لأنه لا يريد أن يضيع لقاءه في جنيف بل لان هناك مسالة تزعجه، ماذا لو كان قد ذهب بعيدا مع السويسريين في حين كانت اقنية أخرى تعمل مباشرة مع الحكومة المؤقتة، تردد في اتصاله بجنيف ليطلب من وسيطه التروي كان سيكون ذلك أسوء

---

[1] أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص ص24-25.

[2] لوي جوكس: أستاذ مساعد في جامعة باريس مكلف بمهمة لدى المكاتب الوزارية، مفتي المصالح الأجنبية بوكالة هافاني 1939-1934 أثناء نزول قوات التحالف بالجزائر نوفمبر 1942 درس بثانوية الجزائر العاصمة مناصر نشيط للفكر الديغولي أمين عام للهيئة الفرنسية للتحرير الوطني التي ترأسها الجنرال ديغول بالجزائر 1943-1944 أمين دولة لدى الوزير الأول ميشال دوبري 1959 وزير التربية الوطنية في 1960 وزير مكلف بالشؤون الجزائرية 1960-1962، ووزير مكلف بالاطلاع الإداري 19692-1967 انظر : أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 209.

[3] المصدر نفسه، ص ص 24-25

تأثيره[1].

II -2- مفاوضات مولان 1960 وأسباب فشلها.

بعد تصاعد مد الثورة التحريرية أمام مشاريع ديغول، واقتناعه بعدم إمكانية القضاء عليها، أعلن يوم 16 سبتمبر 1959 عن مشروع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بالنسبة للجزء الشمالي فقط[2]، ليلقي بعد ذلك خطابا موجها إلى قادة الثورة الجزائرية في 14 جوان 1960 قائلا: "إنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة، نحن بانتظاركم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما زال مستمرا[3] وفي 20 جوان استجابت الحكومة المؤقتة الجزائرية لهذا العرض وقررت إرسال مبعوثين هما: محمد الصديق بن يحي وأحمد بومنجل، وكلاهما عضو في المجلس الوطني للثورة، أما عن الجانب الفرنسي فقد حضر هذا اللقاء كل من روجي موريس الكاتب العام للشؤون الجزائرية والجنرال ميردي كاسين[4]. إلا أن الحكومة الفرنسية عاملت الوفد الجزائري على أساس متمردين وعزلتهم في مولان وحرمتهم من الزيارات والاتصال بالصحافة، لتنتهي المحادثات بالفشل بعد اشتراط ممثلي جبهة التحرير الوطني "الطاولة المستديرة" من أجل التفاوض، لتعلق المفاوضات رسميا يوم29 جوان دون تحديد موعد لاحق بعد تمسك ديغول بمخططه الذي نص على وقف

[1] رضا مالك المصدر السابق، ص 105

[2] وهيبة سعدي. الثورة الجزائرية ومشكل السلاح 1954-1962 .الجزائر: دار المعرفة. 2009 الصفحة 142

[3] شارل ديغول. مذكرات الأمل التجديد 1958-1962 .سموحي فوق العادة، المترجمون بيروت: منشورات عويدات1986 ،الصفحة 100

[4] سعد دحلب. المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر. الجزائر: منشورات دحلب. 2007 ص 117.

القتال وفصل الصحراء [1]وعلى إثر توقف محادثات مولان عمدت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ عدة إجراءات في محاولة منها تحطيم جبهة التحرير وإيجاد حل لمشكل الجزائر، فألقى الجنرال ديغول خطابا يوم 04 نوفمبر ذكر فيه لأول مرة عبارة "الجزائر جزائرية" التي ستبنى وفق ما

يقرره استفتاء تقرير المصير إما بالتعاون مع فرنسا أو ضده ديغول، 1986 ،الصفحة 102.
بعد مرور ثمانية أشهر عن محادثات مولان بدأت المحادثات الجدية بين الجزائر وفرنسا بمدينة لوسارن السويسرية يوم 20 فيفري 1961 ،بوساطة "أوليفي لونغ "الوزير السويسري، و"هوبير لويس" الذي اتصل ببولحروف، حيث رافقه في هذا اللقاء بومنجل، ومن بين ممثلي الحكومة الفرنسية جورج بومبيدو رجل ثقة ديغول وبرونو دولوس وجرى اللقاء بفندق ترمينوس[2].

حاولت فرنسا عزل الجزائر اقتصاديا وإداريا عن الشمال منذ احتلالها وجعلها واحدة من النقاط المفصلية في المفاوضات، كما أنها طرحت عدة نقاط أساسية كانت محل خلاف بين الطرفين خاصة قضية الصحراء، والضمانات، والاستفتاء، والمرسى الكبير، والسلطة المكلفة بتسيير شؤون الجزائر في الفترة الانتقالية[3] إلا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أعلنت في 03 مارس 1961 أن وقف إطلاق النار لن يتم إلا بالمفاوضات بين الحكومتين، واتفق بومنجل وبولحروف وبومبيدو وبرونو دولوس على استئناف المفاوضات يوم 05 مارس أين التقوا من جديد بمدينة نيوشاتل السويسرية في هاته الفترة أخذ سعد دحلب عطلة مرضية بمدينة جنيف، وبقي يتابع عن كثب المحادثات السرية التي كانت تجري بين الأطراف، كما كانت له لقاءات مع بولحروف من أجل

[1] بن يوسف بن خدة. شهادات ومواقف. الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر. 2004 صفحة 19

[2] محمد الأمين بلغيث. تاريخ الجزائر المعاصر "دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة". بيروت: دار ابن كثير. 2003 الصفحة 231

[3] سيد علي أحمد مسعود. التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961 .الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010، الصفحة 195

تبادل الآراء ووجهات النظر بصفته أمين عام في وزارة الشؤون الخارجية وعضو في CNRA ،كما أجرى مقابلة صحفية في 12 مارس 1961 مع الصحفي المحامي "بيار ستيب" في الجريدة الأسبوعية فرانس أوبسرافتور Observateur France ،تناول فيه مواقف الحكومة المؤقتة من أبرز المسائل الخلافية.[1]

استطاع دحلب بفضل مرونته المعهودة طرح معادلة الحل بين الطرفين في العبارة التالية: "كيف يمكن التوفيق في الجزائر المستقلة بين حقوق الأغلبية الجزائرية من جهة، والمصالح الأوربية من جهة ثانية". لم تمنع هاته المرونة دحلب من التأكيد على أن حكومته لا يمكن أن تتساهل في أمرين، الوحدة الوطنية للجزائر، وسلامتها الترابية، والتي لا يقبل أن يقتطع منها شبر واحد على حد قوله [2].

فشل مفاوضات مولان

سارعت وكالات الأنباء الدولية ومحرري الصحف ومعلقي البرامج السياسية بصوت الجزائر وصوت الجزائر بالإذاعات العربية إلى الاعلان عن الانتهاء من محادثات مولان39 بعد معرفة الأسباب التي أعلن عنها رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس والتعليق السياسي للحكومة ، حيث أوردت محطة الإذاعة الوطنية المغربية بتاريخ 27 جوان 1960 ، تصريحا لفرحات عباس الذي ذكر بأن حكومته استجابت لنداء المحادثات وأرسلت مبعوثين لهذه الغاية ، ليس للحديث عن شروط وقف إطلاق النار ، وإنما لعرض الظروف التي ستؤدي إلى استفتاء واستشارة مشرفة

[1] عبد القادر مرجاني، رواد الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية سعد دحلب نموذجا 1958 -1962، مجلة روافد، للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد07 ، 03 ديسمبر2023، ص 645.

[2] المرجع نفسه ص 646

دون تزوير وفي السياق نفسه صرح مسؤول بالحكومة المؤقتة بالقاهرة يوم 29 جوان 1960 مبينا الانتهاء

من هذه المفاوضات قائلا : " إن الثورة الجزائرية مستمرة في طريقها ، بيد أن تصريحات الجنرال ديغول لم تتحقق على أرض الميدان " وأردف قائلا : " بأن الهدف الأساسي الذي قامت من أجله ثورة الشعب الجزائري، تتمثل في الاستقلال الشامل ووحدة التراب الوطني وأن الحكومة الجزائرية ليست لها أية اعتراضات في البحث عن حل سياسي سلمي بشرط الحصول على جميع أهدافها ."[1]

وصرح مسؤول أخر بجبهة التحرير الوطني بإذاعة دمشق يوم جوان 1960 ، عن فشل المحادثات بمولان مع الطرف الفرنسي وأن هدف الحكومة الجزائرية من هذا اللقاء ، "أن تظهر للعالم بأنها ليست معارضة لتسوية سياسية للمسألة الجزائرية ، و أضاف هذا المسؤول موضحا بأن الهدف الحقيقي للمفاوضات هو تحقيق الاستقلال الشامل ووحدة التراب الوطني ..."[2] بينما تطرقت باقي الإذاعات المقربة من جبهة التحرير إلى سيل من التبريرات والأسباب التي أدت إلى توقيف هذا اللقاء بعد أربعة أيام . وتعليقا على هذه التصريحات الواردة أعلاه ، نعتقد أن محادثات مولان وصلت إلى طريق مسدود بين الطرفين بسبب تعنف الطرف الفرنسي، بعدم استقبال الوفد رسميا وأن المفاوضين يجب أن يكونوا من جميع التيارات بما في ذلك الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج واشتراط إطلاق وقف إطلاق النار ثم التفاوض حول الاستفتاء وأيضا مشاكل الجالية الأوربية وقضية الصحراء[3].

---

[1] ANOM , B, N° 5I/192, les pourparlers et discussions de Mullin 25-29 juin -28 1960

[2] د. محمد بليل، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962 على ضوء وثائق أرشيفية، الحوار المتوسطي، مارس 2018 المجلد التاسع العدد 1، جامعة تيارت، ص 236.

[3] المرجع نفسه ص 236

و إذا ما رجعنا إلى تبريرات الحكومة الفرنسية ، فإن ديغول في مذكراته وضح لنا ذلك من وجهة نظر جهاز و الأصداء التي وردته من المحادثات ، من خلال مقتطفات من مذكرته : "ولم أكن أتوقع أن ينبثق أي اتفاق عن هذا الاتصال الأول ، لأنني كنت أعلم علم اليقين أن الذي أوفدوهم مقيدون بالتشدد الظاهري لأهواء مناضليهم و قد تبين من حديث بومنجل بن يحي مع مخاطبيهما روجييه موريس و الجنرال" "دوغاستين" ، أن هذه الشروط يجب أن تتضمن إجراء مباحثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول ، ومنح المفاوضين الذين سيقيمون في بلدنا في العاصمة أن يستقبلوا ويزروا من يشاءون وأن يدلوا بأية بيانات ويعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يفرج عن كل من بن بلة ورفاقه المحتجزون في جزيرة إيكس ، ليشتركوا في هذه المفاوضات قد كان الجواب ينطوي على أن هذه المطالب غير معقولة ..."[1]

II -3- استئناف المحادثات في لوسيرن 1961.

نجحت مساعي سويسرا في عقد لقاء بمدينة "لوسارن" Lucerneيوم20 فيفري 1961، بفضل المحادثات التي قام بها وزير الحكومة السويسرية اوليفي" لونغ"OlivierLongمع مسؤولين في الحكومة الفرنسية[2]، وجمع اللقاء الطيب بولحروف وأحمد بومنجل" مع جورج بومبيدو George Pompidou و"برونو دولوس Brono Deleuse مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الجزائرية وأثناء إجراء المحادثات تطرق بومبيدو Pompidou إلى الاقتراح الفرنسي، فيما يتعلق بالمؤسسات المؤقتة، تقرير المصير والضمانات المقدمة في هذا الشأن، كما شملت المفاوضات مسألة جنسية

[1] المرجع نفسه ص 237.

[2] رابح لونيسي وآخرون، مرجع سابق ، ص 43

الأقلية الأوربية، إضافة إلى ضمانات تمثيل الأقليات، وناقش الطرفان كيفية تشكيل الهيئة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية[1].

أما الهدف الذي كان يسعى لتحقيقه الوفد المفاوض الفرنسي، محاولته عقد هدنة لوقف القتال، بالإضافة إلى أهداف أخرى، لعل أبرزها إبقاء القاعدة العسكرية في المرسى الكبير، والصحراء الجزائرية تحت سيادة فرنسا، وبخصوص مسألة الصحراء يقول جورج بومبيدو Pompidou George[2]: " لا نقاش في قضية الصحراء " ، مدعيا أن فرنسا هي من أوجدتها ، لكن الجانب الجزائري[3] بقيادة بومنجل رفض رأي بومبيدو قائلا: "لا يمكننا التنازل عن الصحراء لأنها جزء لا يتجزأ من الجزائر [4]"، وأكد المحاوريه بأن ج.ت. و تعتبر الممثل الشرعي الوحيد، ردا على جورج بومبيدو Pompidou ، الذي لمح إلى أنه يمكن أن تشارك في المفاوضات تيارات أخرى، وتم رفض الهدنة أما بالنسبة لمسألة وقف النار، فإن ذلك لا يتحقق إلا بعد انتهاء المفاوضات وتوقيع الاتفاق حسب الشرط الذي تم وضعه أثناء المحادثات بين الجانبين، بعد مفاوضات دامت سبع ساعات، اتضح أن هوة الخلاف بين مواقف الجانبين شاسعة ، مما أدى في الأخير إلى توقف المحادثات لكنها لم تفشل لأنها منحت كلا الطرفين فرصة التعرف أكثر على الموقف الآخر، وقد سمح اللقاء بتبادل الأفكار والآراء، ومعرفة نقاط التباعد في المواقف بهدف التوصل إلى الحل.[5]

أما في مدينة نيوشاتل Neuchatelle السويسرية أعيد استئناف المفاوضات بين الوفدين من جديد، وفي هذه المرة تقدم جورج بومبيدو Pompidou George بمقترحات جديدة ،إلا أنها في

---

[1] عبد الوهاب بن خليف المرجع السابق ، ص 224

[2] أوليفي ! لونغ، الملف السري اتفاقيات ايفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر تقديم ماكسبوتينبير ، د. م. ج ، الجزائر ، 2011 ، ص.29

[3] بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، المصدر السابق ص 140

[4] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص 265.

[5] عمار يوحوش المرجع السابق ، ص 52

الواقع لا تختلف عن عرضه السابق[1]، باستثناء الهدنة التي ذكرها، وبمقتضاها سيتم تحرير السجناء الخمسة ، أما ما يتعلق بمشكل الصحراء فالمفاوضات حولها ما تزال مفتوحة ، وأقر الجانبان اتفاقا حول بعض المسائل التي يمكن التفاوض حولها، كما جرى الاتفاق على انطلاق المفاوضات بصفة رسمية بتاريخ 07 افريل 1961 في مدينة إيفيان[2].

حصل توافق بين المفاوضين على سير المفاوضات في لوسارن، بعد ذلك تقرر البحث عن مكان آخر لإجراء اللقاء السري الثاني[3].

في 05/03/1961 يوم الأحد، في إحدى قاعات أوتيل "تيرمينوس" في نيوشاتل بسويسرا اجتمع المفاوضون من جديد، وحسب ما ذكره رضا مالك فإن أجواء المفاوضات بنيوشاتل لم يتغير بها شيء من غير الديكور، أما الجو الذي سادها كان نفسه[4].

أقر بوميدو بأن ديغول سيشرع في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ومحادثات مع الأطراف الأخرى، وأثار من جديد فكرة الهدنة التي قال أنه سيتبعها إطلاق سراح الخمسة[5]، ولكن الطرفين اختلفا خلال اللقاءين على كثير من النقاط، وكان من أهمها قضية الصحراء[6]، قال إن مسألة السيادة عليها غير قابلة للنقاش، وما يمكن أن يتم بشأنها هو استغلال ثرواتها الباطنية[7]، وأصر

---

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2009 ، ص ص.364 365

[2] عميراوي أحميدة ، زاوية سليم وقاصري محمد السعيد: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916 ، دار الهدى الجزائر ، 2009، ص ص 2217

[3] أوليفيي لونغ: المصدر السابق، ص 34.

[4] رضا مالك: المصدر السابق، ص 129.

[5] بن يوسف بن خده: المصدر السابق، ص 22.

[6] مقلاتي عبد الله: المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطني، 1830. 1962، وزارة الثقافة، الجزائر: ص 481.

[7] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 365.

الطرف الفرنسي على عدم إجراء استئناف تقرير المصير بما لها لأنها منطقة منفصلة عن الشمال إدارياً، واقترح الصيغة التالية: "إعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير".

واتفقا الطرفان على بعض المسائل التفاوضية، ومنها ضمان حقوق الجالية الأوروبية في الجزائر المستقلة. وهكذا يتجلى المفهوم الديغولي للمشاركة: الجزائر مبتورة من صحرائها مع حضور عسكري فرنسي يحمي الامتيازات الاقتصادية لفرنسا والأقلية الفرنسية مع قبوله لجبهة التحرير[1].

الوفد الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، يعلن بتاريخ 30/03/1961 في تونس وباريس عن فتح المفاوضات في إيفيان يوم 07/04/1961.

[1] مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص 481.

الخاتمة

ختاماً، وبعد استعراضنا المتعمق لعلاقة سويسرا بكل من الجزائر وفرنسا من عام 1830 وحتى عام 1958، توصلنا إلى فهم أعمق للدوافع التاريخية والسياسية التي جعلت سويسرا تلعب دور الوسيط في النزاع الجزائري–الفرنسي. فقد كانت سويسرا، بموقعها المحايد وسمعتها الدولية، قادرة على تقديم نفسها كطرف نزيه يمكن الاعتماد عليه لإيجاد حلول سلمية للنزاع الذي طال أمده بين الجزائر وفرنسا، تبيّن لنا أن الوساطة السويسرية لم تكن مجرد تدخل عابر، بل كانت نتيجة لدوافع استراتيجية وسياسية داخلية وخارجية دفعت سويسرا للانخراط في عملية الوساطة بين الطرفين. كما تتبعنا مراحل هذه الوساطة التي مرت بعدة محطات تفاوضية شهدت محاولات جادة لتقريب وجهات النظر وإنهاء الصراع المسلح، رغم الصعوبات والتحديات التي واجهتها، وقد سلطنا الضوء على الدور الفاعل الذي قامت به سويسرا في مفاوضات الاستقلال، حيث كانت المحاولات الأولى للوساطة بمثابة جسر مهد الطريق لعقد الاجتماعات الرسمية التي احتضنتها الأراضي السويسرية، مع تسليط الضوء على الدوافع التي جعلت سويسرا تختار هذا التوقيت والمكان، وأخيراً النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها هذه الوساطة في إنهاء النزاع وتحقيق استقلال الجزائر.

إن هذه الدراسة تؤكد أن الوساطة السويسرية كانت نموذجاً فريداً في الدبلوماسية الدولية، حيث استندت إلى مبادئ الحياد والاحترام المتبادل، مما أتاح لها بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. كما أبرزت أهمية الدور الذي يمكن للدول المحايدة أو الأطراف الثالثة أن تلعبه في تسوية النزاعات المعقدة التي تبدو عصية على الحل بالطرق التقليدية.

وفي النهاية، فإن فهمنا لهذا الدور السويسري لا يقتصر فقط على الجانب التاريخي، بل يحمل عبرة مهمة للدبلوماسية المعاصرة، مفادها أن الحلول السلمية للنزاعات تحتاج إلى قنوات وسطية موثوقة، ورغبة حقيقية في الحوار والتفاوض بعيداً عن أجواء العداء والتصعيد. ومن هنا، فإن دراسة الوساطة السويسرية تقدم نموذجاً يحتذى به في جهود بناء السلام وحل النزاعات الدولية.

النتائج

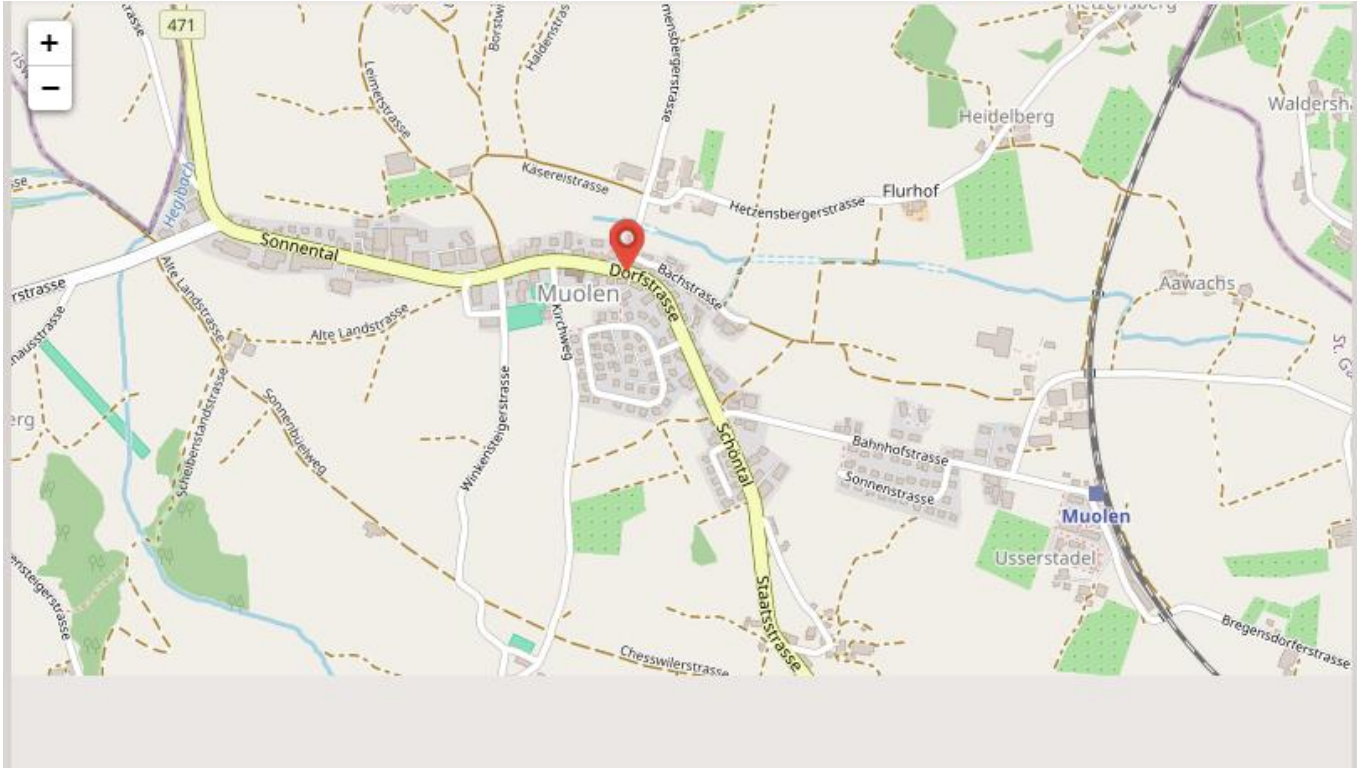
1. أثبتت الوساطة السويسرية فعاليتها في فتح قنوات اتصال رسمية بين الطرفين المتنازعين، مما مهد الطريق لإجراء مفاوضات سلمية أدت في النهاية إلى استقلال الجزائر.
2. لعبت الحيادية التي تتمتع بها سويسرا إلى جانب سمعتها كدولة محايدة دورًا رئيسيًا في بناء الثقة بين الأطراف، مما ساعد في تسهيل التفاهم وتقليل حدة التوترات.
3. لم تكن الوساطة مجرد عمل إنساني أو دبلوماسي بحت، بل كانت مدفوعة أيضًا بمصالح استراتيجية داخلية وخارجية لسويسرا، مما يؤكد أن الوساطة كانت نتاج توازن دقيق بين المبادئ والمصالح.
4. رغم النجاحات، واجهت الوساطة السويسرية عدة عراقيل مثل عدم الثقة التامة بين الأطراف، الفجوات الأيديولوجية، والضغط الدولي، لكنها تمكنت من التغلب على جزء كبير منها بفضل المرونة والصبر الدبلوماسي.
5. أظهرت الدراسة أن تدخل أطراف ثالثة محايدة وذات سمعة دولية يمكن أن يكون عنصرًا حاسمًا في إنهاء الصراعات المعقدة ذات الطابع الاستعماري.

التوصيات

1. نظراً لنجاح الوساطة السويسرية، ينبغي تعزيز دور الدول التي تتمتع بالحياد والسمعة الجيدة كوسطاء في النزاعات الدولية، مع توفير الدعم الدولي اللازم لها.
2. من الضروري تبني ممارسات تفاوضية تتسم بالمرونة والاحترام المتبادل، بعيدًا عن المواقف الصلبة التي تعيق التوصل إلى حلول سلمية.
3. على الباحثين وصناع القرار دراسة الدوافع السياسية والاقتصادية الداخلية التي تؤثر على اختيار الدول للوساطة، لتعزيز فهم أفضل لديناميكيات الوساطة وتحسين نتائجها.
4. يُنصح بإنشاء قنوات اتصال رسمية وغير رسمية بين الأطراف لضمان استمرارية الحوار وتجنب تصعيد النزاعات.
5. يجب إعداد وتأهيل فرق دبلوماسية متخصصة في فنون الوساطة والتفاوض، لتكون قادرة على إدارة النزاعات بكفاءة وفعالية.

الملاحق

الملحق 01 خريطة مولان



الملحق 02 :رسالة شكر من رئيس الكونفدرالية السويسرية "لى رئيس غينيا سيكوتوري"

dodis.ch/30463

4.11.1961 Original

B.32.11.Guinée - FO/ZM

ORIGINAL an: 155
Kopie auch an: (nicht verlangt)

Son Excellence
Monsieur Sékou Touré
Président de la République de Guinée

Conakry

Francis Fritschy étant rentré auprès des siens je tiens à remercier sincèrement Votre Excellence de la mesure de clémence prise en faveur de mon compatriote Stop Je suis content que cette malheureuse affaire se trouve ainsi écartée Stop Cette issue ne pourra que raffermir les liens de compréhension et de sympathie qui existent entre nos deux nations Stop Très haute considération

F.T. Wahlen
Président de la Confédération suisse

Copie envoyée à: - Ambassuisse Tunis
- Ambassuisse [redacted] Accra
- Consulat de Suisse, Conakry
- Service de la Coopération technique

ملحق رقم 03 نص اتفاقيات ايفيان

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :
- إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

ا

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد توفيق المدني .**هذه هي الجزائر** .مكتبة النهضة المصرية, مصر, 2001.
- أحمد منصور .**الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة** .ط2, دار الأصالة, الجزائر, 2009.
- أرزقي شويتام .**دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830** .ط2, دار الكتاب العربي, الجزائر, 2010.
- بن داهة عدة .**الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830 -1962** .ط1, المؤلفات للنشر والتوزيع, الجزائر, 2013.
- بن يوسف بن خدة" .**جذور" أول نوفمبر 1954** .دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2010.
- بن يوسف بن خدة .**شهادات ومواقف** .دار النعمان للطباعة والنشر, الجزائر, 2004.
- بجاوي محمد .**الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961** .المجلد الطبعة 2, دار الكتاب, الجزائر, 2005.
- بدوي عبد الرحمان" .**سيرة حياتي** ."ط1, المؤسسة العربية للنشر, بيروت, 2000, ج1.
- جيلبرت قرآن جيلوم وجون بيير بيرلو .**الرهانات والصراعات الفرنسية من أجل تاريخ فرنسي جزائري (إنهاء الضغوط الرسمية ولوبيهات الذاكرة .(**إشراف فريديريك آبيكاسيسوجيلبار ميني, ترجمة خولة طالب الإبراهيمي, إيناس للنشر, الجزائر, 2011.
- دحمان تواتي .**منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري في الجزائر** ."دار قرطبة للنشر والتوزيع, الجزائر, 2012.
- دحمان تواتي .**منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1962.**

- رضا مالك .**الجزائر في إفيان, تر: فارس, غصوب الجزائر** .المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار.
- رضا مالك" .**الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1656-1962** .ترجمة فارس غصوب, ط1, المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار, الجزائر, 2003.
- رضا مالك .**الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962** .ط1, ترجمة فارس غصوب, دار الفارابي, بيروت, لبنان, 2003.
- سعد دحلب" .**المهمة المنجزة من أجل الاستقلال الجزائر** ."منشورات دحلب, الجزائر, 1986.
- سعد دحلب .**المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر** .منشورات دحلب, الجزائر, 2007.
- سعدي بزيان .**جرائم فرنسا بالجزائر** .دار هومة للطباعة والنشر, الجزائر, 2002.
- سيد علي أحمد مسعود .**التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961** .دار الحكمة للنشر, الجزائر, 2010.
- شارل ديغول .**مذكرات الأمل التجديد 1958-1962** .سموحي فوق العادة, المترجمون بيروت: منشورات عويدات, 1986.
- صالح بلحاج .**تاريخ الثورة الجزائرية** .دار الكتاب الحديث, الجزائر, 2009.
- صالح عباد .**المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900** .ديوان المطبوعات الجامعية, 1984.
- صالح فركوس .**إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر** ."القافلة للنشر, الجزائر, 2013.
- عبد الرحمان فارس .**الحقيقة المرة, مذكرات سياسية , 1945-1965** .دار القصبة للنشر, الجزائر, 2007.
- عمار عمورة .**موجز في تاريخ الجزائر** .دار ريحانة للنشر والتوزيع, الجزائر, ط2002, 1.

- فرحات عباس .**ليل الاستعمار** .ترجمة بكر, رحال دار الجزائر للكتب, د ط, الجزائر, 2011.
- فتحي الديب .**المصدر السابق.**
- محمد الأمين بلغيث .**تاريخ الجزائر المعاصر "دراسات ووثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة** ."دار ابن كثير, بيروت, 2003.
- محمد العربي الزبيري .**كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية.**
- محمد الشريف عباس .**من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب** .ط1, منشورات وزارة المجاهدين, الجزائر, 2000.
- محمد عباس .**نصر بلا ثمن.**
- محمد حربي" .**جبهة التحرير الوطني الوطني الأسطورة والواقع** ."ط1, ترجمة كميل قيصر داغر, مؤسسة الأبحاث العربية, لبنان, 1983.
- محمود الواعي .**مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول** .منشورات المتحف الوطني للمجاهد, الجزائر, 1995.
- موريس فايس .**نحو السلم في الجزائر, مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي-29جوان 1962** .ترجمة صادق إسلام, عالم الأفكار, الجزائر, بت.
- وهيبة سعدي .**الثورة الجزائرية ومشكل السلاح 1954-1962** .دار المعرفة, الجزائر, 2009.
- يحي بوعزيز .**سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954** .ط3, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2015.

المعاجم والموسوعات:

- محمد عتريس" .**معجم بلدان العالم** ."ط1, دار الثقافة للنشر, القاهرة, 2002.

الرسائل الجامعية:

- توحيد صالحي .**المجتمع الجزائري في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونية 1838–1962)** .رسالة لنيل شهادة الماجستير), تخصص تاريخ الحديث والمعاصر, جامعة قسنطينة, 2010–2011.
- شعبان ايدو .**تشبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957–1962 .(** أطروحة دكتوراه (غير منشورة), جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس, 2017–2018.
- عزالدين معزة .**فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899 – 1985** .مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة), جامعة قسنطينة, 2004.
- مسعود حيمد .**أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا واقتصاديا ما بين سنتي 1974/1962** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث شعبة: العلوم الإنسانية– تاريخ السنة: 1442–1443هـ / 2021–2022 م.
- ميلودي سهام .**اتفاقية إيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال دراسة تحليلية .** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ, جامعة تلمسان, 2015/2016.
- ميلودي سهام .**إتفاقية إيفيان أسبابها ومضمونها وردود الأفعال, دراسة تحليلية .** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم التاريخ, جامعة تلمسان, 2016/2015.
- حامد تريكي، موسى بوعلي التبسي .**الدور السويسري في رعاية المفاوضات الجزائرية – الفرنسية 1961–1962م** .مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د " دفعة 2018م, جامعة العربي التبسي – تبسة– السنة الجامعية 2017/2018.

المجلات:

- أبو بكر الصديق حميدي" .**المسار النضالي والسياسي للشيخ محمود بوزوزو (1918–2007)** ."(المجلة التاريخية الجزائرية مجلد 3, ع 3, 04 ديسمبر 2019.
- عبد القادر مرجاني .**رواد الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة التحريرية سعد دحلب نموذجا 1958 –1962** .مجلة روافد, للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية, المجلد07, 03 ديسمبر 2023.
- محمد بجاوي .**النصر الديبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 جوان 1960** .مقال منشور كتاب الديبلوماسية الجزائرية مزيدة ومنقحة بالمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 2007, 1954.
- محمد قدور .**نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954–1960, دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري** .مجلة الأفكار والآفاق, م7, ع2, 2019م.
- محمد قدور .**نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا :1954–1960: دراسة في بعض وثائق.... أفكار وأفاق** .المجلد 7, العدد 2, السنة 2019, تاريخ النشر 2020/01/05, قسم التاريخ, جامعة الجزائر1, أبو القاسم سعد الله.
- محمد نجيب السعدي" .**الحياد السويسري وإشكالية الحياد في الدول المتعددة الطوائف: لبنان نموذجًا** ."مجلة قضايا, عدد خاص, آذار 2015.
- مراد بوعباش" .**قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية مفاوضات ايفيان أنموذجا** ."مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- الناصر دريد، طارق كاكه رهش .**العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات** ."مجلة التنمية البشرية, العراق, ع4.
- يحي بوعزيز .**سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر, من خلال أقواله ورسائله 1870–1952**" .مجلة الثقافة, ع 50, 1979.
- يحي بوعزيز .**مجلة الثقافة, ع 50.**

المقالات في المواقع إلكترونية:

- العميد الركن ماهر أبو شعر .**نظام الحياد وإمكانية تطبيقه على الواقع اللبناني** . مجلة الدفاع الوطني العدد 96, الاثنين, أبريل 4, 2016 . https://archive.marsadtaif.com/node/826?utmتم الاطلاع عليه يوم 2025/05/08.
- **الكانتون هو تقسيم إداري** .في سويسرا, يشبه ذلك ولاية أمريكية أو بوندلاند ألمانية. يدير كل كانتون التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وإنفاذ القانون والضرائب المباشرة, ولكل منها عاصمة ولغتها الرسمية. تشمل اللغات الرسمية الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانشية ولكن أربعة كانتونات فقط لديها أكثر من لغة رسمية. من الموقع https://www.lingoda.com/blog/en/cantons-switzerland/#What-is-a-canton-in-Switzerland?تم الاطلاع عليه يوم 2025/02/27.
- **الحياد السويسري.. قاعدة أم استثناء ما هو سر نجاح الحياد السويسري؟** .محمد نجيب السعدي, 14 آذار/مارس, 2015 . http://alwatan.com/details/52609.
- **جريدة المجاهد** .العدد 4 جوان 1961.
- **جريدة المجاهد** .العدد 9, 16 مارس 1962.
- **جريدة المجاهد** .عدد , 25 جوان 1961.
- **جريدة الحياة الجديدة** .عدد 5874, 11 مارس 2012.
- **مديرية الدراسات الاستراتيجية)** .أيلول 2020 / صفر 1442 هـ). العوامل المؤثرة في حياد الدول: تجارب عالمية. بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق, سلسلة البحث الراجع, العدد 42.

- زياد اليوسف .**السبب الخفي وراء تبني سويسرا سياسة الحياد وعدم مشاركتها في أي حرب منذ 500 سنة** .شباط/فبراير 20 , https://dkhlak.com/the-reason-behind-switzerland-neutral-policy/.

المصادر الأجنبية:

المراجع الأجنبية:

- Bougherara Nassima. **2006. Les rapports franco-allemands à l'épreuve de la question algérienne 1955-1963**. éd. Petre Lang, France.
- Ferhat Abbas. **Autopsie D'une Guerre L'aurore**. Editions Alger -Livres, alger, 2011.
- Réda Malek. **L'Algérie à Evian histoires des négociations secrètes 1956-1962**. Ed. Dahlab, 1995.
- Saad Dahlab. **Mission Accomplie Pour l'Indépendance de l'Algérie**. Ed. Dahlab, Alger, 1999.
- Maurice Vaice. **vers la paix en Algérie, les négociations d'Evian dans les archives diplomatiques françaises 15janvier 1961 -29juin 1962**. ed;alem, el afkar, alger, 2012.

المجلات الأجنبية:

- Dodis .ch 15174. « **Guerre D'algerie et ses répercussions en suisse** », rapport chef du service de la police fédérale, F Dick, Berne 27 octobre 1960.

- Hosna. « **Abdelhamid, accordsd'Evian processusd'une formation identitaire** », Revue sciences humaines27 juin 2007.
- Marc Perrenoud. « **La Suisse et les accords d'Evian** ». Politorbid n°31, Revue_trimesstrielle de la politique étrangére, suisse, 2/2002.

المقالات بالمواقع الأجنبية:

- EVAN ANDREWS. **why is Switzerland a neutral country?**. Avril 04, 2025. https://www.history.com/news/why-is-switzerland-a-neutral-country.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة عامة	أ-د
الفصل التمهيدي: خلفية التاريخية لعلاقة سويسرا بالجزائر و فرنسا 1830-1958.	
الموقع الجغرافي لسويسرا (موقع سويسرا-حدودها-السكان)	06
الظروف التاريخية لتبني سويسرا الحياد	08
الهجرة السويسرية منذ 1830	13
الفصل الأول: الوساطة السويسرية في النزاع الجزائري - الفرنسي. 1960-1962	
I-1- المحاولات الأولى للوساطة السويسرية بين الجزائر و فرنسا 1958-1960	25
I -2- الوساطة السويسرية في المفاوضات الرسمية السرية والعلنية	29
I -3- جهود سويسرا لتوسط بين الجزائر وفرنسا	32
II - دوافع تفضيل سويسرا لعقد الاجتماع	37
II -1- تشكيلة الوفدين المفاوضين	37
II -2- الأزمات التي تخللت المفاوضات	40
II -3- تحليل محتويات اتفاقيات ايفيان	44
الفصل الثاني: الدور السويسري في مفاوضات الاستقلال الجزائري 1960-1962: الوساطة، الدوافع، والنتائج	
تمهيد	50
I- دوافع سويسرا للوساطة في النزاع الجزائري – الفرنسي	51
I -1- الحياد السويسري ودوره في السياسة الدولية.	51
I -2-دوافع تفضيل سويسرا كمكا للمفاوضات.	55
I -3- سويسرا مقر الثوار الجزائرين	57
II- مراحل الوساطة السويسرية في المفاوضات	62
II -1- اتصالات الجزائرية بالوسيط السويسري	63
II -2- مفاوضات مولان 1960 وأسباب فشلها.	68
II -3- استئناف المحادثات في لوسيرن ونويشاتل 1961.	72

قائمة المحتويات

خاتمة عامة	**78-79**
ملاحق	
المصادر والمراجع	
الملخص	

الملخص

ملخص:

لعبت الجمهورية السويسرية دور الوسيط المحايد بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية خلال مفاوضات الاستقلال بين عامي 1960 و1961. وفّرت سويسرا، من خلال دبلوماسييها وخاصة في مدينة لوسان ولوقران، الإطار السري والآمن لانطلاق المحادثات. ساهمت الحيادية السويسرية والموقف الإنساني لبعض مسؤوليها في كسب ثقة الطرفين. مهّدت هذه الوساطة الطريق لاتفاقيات إفيان سنة 1962، التي أنهت الحرب وأعلنت استقلال الجزائر. كانت هذه الوساطة نموذجًا ناجحًا للدبلوماسية الهادئة.

الكلمات المفتاحية :سويسرا، الجزائر، فرنسا، مفاوضات، الاستقلال، إفيان، الحياد.

GB Summary

The Swiss Confederation played a neutral mediating role between the Provisional Government of the Algerian Republic and the French government during the independence negotiations (1960–1961). Switzerland, especially through its diplomats in Lausanne and Lucerne, provided a secure and discreet setting for initial talks. Swiss neutrality and the humanitarian stance of certain officials gained the trust of both sides. This mediation paved the way for the 1962 Évian Accords, which ended the war and recognized Algerian independence. The Swiss role remains a key example of effective quiet diplomacy.

Keywords: Switzerland, Algeria, France, negotiations, independence, Évian, neutrality.